

البعد العقائدي للعمولة وتدايعاته

قراءة نقدية

د. جيلالي بويكر

جامعة الشلف، الجزائر.

أ- التطرف الإيديولوجي الليبرالي:

* إن هيمنة العمولة بتعميم مخططات دول المركز بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية على العالم اقتصاديا وسياسيا وعسكريا جعلت هذه المخططات لا تكتفي باختراق السيادة والاقتصاد الوطني والقطاع العام والأراضي والجيش في دول الأطراف، والكل يعلم ما لهذا الاختراق من تداعيات على استقلال الدول وكرامة شعوبها، والشعوب لا تخلو من القوى الوطنية الحية، التي تبقى متمسكة بحريتها وكرامتها وبأرضها، فتقف في وجه كل من يعاديها، تقاومه بكل الأساليب والوسائل المتاحة، إلى أن تحقق أهدافها التي لا تضيق، فما ضاع حق ومن ورائه طالب، هذا الذي تؤكد التجارب العديدة التي عرفتها الإنسانية عبر تاريخها الطويل وأثبتته الواقع المعيش، لكن القوى المهيمنة على العالم باسم العمولة وغيرها لا تعي هذه الحقائق وتتجاهلها تماما، على الرغم من التجارب الحية التي عرفتها وعاشتها هذه القوى نفسها مع العديد من القوى الوطنية التحررية، التي كانت في قمة الحرية والكرامة والعزة والسيادة والاستقلال والمجد، كان هذا في الجزائر مع الاستعمار الفرنسي، وفي الفيتنام مع الجيش الأمريكي وفي أفغانستان مع القوات العسكرية الروسية، وكان ولا يزال مع الحركة الصهيونية وإسرائيل ومن ورائها الولايات المتحدة الأمريكية والغرب الأوربي في فلسطين وفي لبنان وفي سوريا وفي غيرها،

فالاختراق متواصل ومستمر ما دامت القوة المادية والعسكرية ومن وراء ذلك القوة العلمية والتكنولوجية في يد دول المركز، تحتكرها لنفسها وتقطع دابر أية محاولة أو أية تجربة هنا أو هناك فيها جذية للحصول على أسباب القوة والغلبة، هذا الاختراق اتجه ولازال يتجه بقوة وبسرعة نحو الحياة الفكرية والثقافية والعقائدية للشعوب، خاصة الشعوب التاريخية التراثية الدينية، مثل شعوب العالم العربي والإسلامي وشعوب شبه القارة الهندية وغيرها، يعيش التراث ويحيا المعتقد الديني في وجدانها وفي ممارساتها اليومية، تراثها هو هويتها وذاتها، وهو ماضيها وحاضرها ومستقبلها، لا تقبل عنه أي بديل مهما كان وكانت نتائجه، فالشعوب الإسلامية هي إسلامية بالإسلام وإذا تخلّت عن الإسلام لصالح معتقد ديني آخر أو أية إيديولوجية أخرى فذلك فناء وموت لها.

* إن إيديولوجية التطرف الليبرالي في الغرب الأوربي وفي الولايات المتحدة الأمريكية تتجاهل حقيقة الدولة الوطنية ذات الهوية التاريخية الدينية، لأن الشعب فيها يدين بديانة واحدة أو أكثر، وأن الدين مقوم من مقومات الدولة، على عكس ما هو سائد في الدولة اللائكية التي تفصل الدين والأخلاق عن الدولة والسياسة، فهي إيديولوجية تتجاهل كل ذلك وتنادي بالإصلاح الديني والتربوي قبل الإصلاح السياسي والاقتصادي، وبالتنوير وبغيرها من مبادئ الحداثة والليبرالية، وتضع الإسلام في مرتبة واحدة مع النصرانية وأوضاع الكنيسة التي عرفتها أوروبا في القرون الوسطى واستمرت إلى مرحلة ما قبل النهضة الأوربية، حيث رحلت الكنيسة من الحكم بفعل الإصلاح الديني والتربوي والسياسي، وهو الأمر الذي ينبغي أن يتحقق في المجتمعات المعاصرة التاريخية التراثية الدينية المتخلفة، لتنهض وتواكب الركب الحضاري الذي انطلق بعد ثورته في وجه كل قديم فكري وفلسفي

وعلمي وديني وغيره، ولا يتسنى لأي جماعة بشرية تعيش على الماضي في الحاضر أن تتحرر من الانحطاط ما لم تأخذ بالسييل الذي انتهجته أوروبا قبيل النهضة، والانقلاب على التراث الثقافي والديني الذي كان ولا يزال العائق الأكبر أمام النهضة والتطور والازدهار، لكن هذا المنظور يعي جيدا أنّ الظروف التي عرفت فيها أوروبا قبيل نهضتها الحديثة تختلف تماما عن ظروف العالم العربي والإسلامي الحديث والمعاصر، وهو على دراية كافية بأنّ الإسلام ليس هو النصرانية، لكن بدوافع سياسية واقتصادية وإيديولوجية وعقائدية لا حدّ لها يتجه المركز لاختراق غيره عقائديا باسم العولمة وغيرها، وساعده على ذلك انهيار المنظومة الاشتراكية والشيوعية وسقوط الاتحاد السوفيتي وبقاءه في القطب الواحد، كما ساعده كذلك تطور وسائل الإعلام والاتصال، فأصبح حريصا على صهر الشعوب كاملة في بوتقة واحدة فكرية وثقافية وأخلاقية وعقائدية، لكي لا تكون للشعوب أصولها وثوابتها الثقافية والدينية، وهو ما ترفضه الثقافات المتأصلة والمتجذرة في التاريخ وفي الماضي في أهلها مثل الثقافة الإسلامية وغيرها من الثقافات الأخرى. * لقد تمّ استخدام كل الوسائل المتاحة للنيل من الإسلام والمسلمين بما في ذلك القوة العسكرية، وربط الإسلام بالتخلف الفكري وبالانحطاط الاجتماعي وبالتدهور الاقتصادي وبلاضطراب السياسي، وبالجهل والإرهاب وبغيره من المشكلات المستعصية، والغرض من ذلك هو تزييف الفكر الديني الإسلامي القديم والحديث والمعاصر وتزييف خطابه، والطعن بصفة مباشرة وغير مباشرة في أصول الإسلام وفي رموزه ومقوماته، ولم تبق هذه المهمة حكرا على الأفراد كما كان سائدا من قبل، بل أصبحت تقوم بها مؤسسات وحكومات في بلدان المركز والأطراف معا، وتأثرت بذلك المناهج التربوية والتعليمية المعول عليها كثيرا في تغيير الثقافة

والمعتقدات الدينية والخطاب الديني، فتأسست المناهج التربوية الرسمية على قيم العولمة وتهمس الدين والأخذ من الدين ما يلتقي مع الديانات والثقافات الأخرى في تحديد المفاهيم والنظرة إلى الحياة عامة، في تحديد مفهوم السلم والحرية والعدالة والمساواة والعمل وغيره وهذا حسب ما تروج له العولمة بعيدا كليا عن الأبعاد الإسلامية لتلك المفاهيم ولنظرة المسلم إلى الوجود والحياة، وفي هذا الجو سيطر الليبراليون والاشتراكيون على قطاع الإعلام الرسمي وضيقوا الأمر على التيارات الإسلامية وعلى الخطاب الديني واعتمدوا المادة الإعلامية الفاسدة في الصورة والمحتوى، سواء في الفكر والأخلاق والممارسة، إلى جانب استغلال وسائل الإعلام لتحريف الخطاب الديني تم استغلال الهيئات والمنظمات الأمية السياسية والثقافية والاقتصادية للغرض ذاته، مثل ما تفعله هيئة الأمم المتحدة من تنظيم مؤتمرات وعقد ملتقيات الهدف منها التشويش على الإسلام وعلى التيارات الإسلامية من خلال الدعوة إلى تجديد تزيف الخطاب الإسلامي، وذلك كلما تبين أن شوكة الإسلام تملو وقوة المسلمين تتسع، مؤتمرات وندوات تنعقد باسم الأمم المتحدة وتكرسا للعولمة التي تسعى إلى تغيير الثقافات والمعتقدات، فمرة مؤتمر للسكان ومرة للمرأة ومرة لحوار الأديان والثقافات ومرة للتسامح الفكري والديني، وفي كل مرة يأتي مؤتمر أو ندوة الهدف من ورائها ضرب الوعي الديني الإسلامي أو غيره الذي من شأنه يصنع الوحدة الثقافية والعقائدية والاجتماعية التي تشكل خطرا على النظام العالمي وعلى العولمة.* لما استنفدت القوى المهيمنة أساليبها ووسائلها السلمية في ضرب الإسلام من خلال تحريف وتزيف الخطاب الديني الإسلامي والتركيز عليه وحده من دون الخطابات الدينية الأخرى لجأت إلى استعمال الوسائل القمعية وخيار القوة العسكرية، ويقول أحد الباحثين المهتمين بالموضوع محمدا الأسباب التي

دعت إلى استعمال القوة: "طبيعة الدين الإسلامي الذي يستحيل عمليا تغييره أو تبديله، وذلك للترابط الشديد بين أحكامه وتشريعاته وأدلته في سائر الجوانب، لذلك فإن محاولة التغيير في جانب يكشفه جانب آخر، ولذلك فإن التغيير لا يمكن حدوثه عمليا إلا إذا حدث في جميع الجوانب: في العقيدة والشريعة، في التفسير والحديث، في التاريخ والتراث، في الأوضاع الاجتماعية والشرائع العملية التي تمثل نوعا من الإجماع العملي بين المسلمين، وهذا الأمر ليس بالهين ولا اليسير، فهناك عشرات الآلاف من الكتب المؤلفة في العقيدة والتفسير والتاريخ والسير والغزوات وغير ذلك، وكل ذلك مكتوب بلغات متعددة، فكيف يمكنهم ذلك؟ إنه أمر فوق طاقتهم رغم تقدمهم وإمكاناتهم وإرادتهم، وهذا يمثل نوعا من التحدي لهم، وصدق ربي العظيم، إذ يقول: (إن نحن نزلنا الذكر وإنّا له لحافظون).¹ وجود فئة من الناس قيضهم الله تعالى لحفظ دينه ونصرته، أخذت على عاتقها رصد محاولات التغيير والتزيف وكشفها والإعلان عنها، رغم كل الصعوبات التي تواجههم، وهذه الفئة هي جزء من الطائفة المنصورة التي امتدحها الرسول صلى الله عليه وسلم بقوله: "لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق، لا يضرهم من خذلهم حتى يأتي أمر الله وهم كذلك".² حالة الضعف الشديد التي تخيم على المنطقة العربية والإسلامية، حيث دوله مفككة، وأغلب زعاماته هزيلة جوفاء، وشعوبه ما بين مقهور مغلوب على أمره وبين جاهل غارق في تحصيل شهوات الدنيا وحطامها، وهو بذلك قد وصل إلى درجة شديدة جدّا من الضعف، لم يصل إليها من قبل، لا في زمن الحروب الصليبية، ولا في زمن التتار، ولو صاح صائح فيهم لخرّ كثير منهم... حالة الاستعجال الشديد لإحداث ذلك التغيير، لقد بدا الأمريكان في

حرصهم الشديد على إحداث التغيير، وضغطهم في سبيل تحقيقه، وكأنهم يسابقون شيئاً يخشون أن يسبقهم.³¹¹

ب- البعد التنصيري، أساليبه ومطامحه:

* يظهر حرص الأمريكان وغيرهم في الغرب الأوروبي الحديث والمعاصر على ضرب الإسلام والنيل من أهله بجلاء فيما يستخدمونه من وسائل وأساليب تقليدية ومتطورة سلمية وغير سلمية، ومن الأساليب التقليدية أسلوب التنصير، الذي تمارسه المؤسسات الدينية النصرانية، ليس فقط مع المسلمين في العالم بل في كل أنحاء المعمورة ومع جميع سكان الأرض، هذا الأسلوب يمثل العولمة الدينية التي تقوم بإعداد مخططات اختراق الإسلام والثقافة الإسلامية، وتعمل على نشر المعتقدات النصرانية التي تقول السح هو روح الله، وتعتبر الإسلام هو الديانة الوحيدة التي تناقض عقائد النصرانية، وهو حركة دينية معادية لكل تفكير ديني نصراني، ولكل مذهب من المذاهب المسيحية، وللأصول التي تقوم عليها هذه المذاهب، لأن الإسلام مخطط تخطيطاً يفوق قدرة البشر في عقيدته وشريعته، وهو الوحيد القادر على الوقوف في وجه النصرانية والتغلب عليها، لذا لا بد من تسخير كل الإمكانيات لإيقاف مده الذي غزى ومازال يغزو العالم، ومن وسائل التنصير في العالم إنشاء مؤسسات دينية نصرانية مثل المعاهد ومراكز البحث وعقد المؤتمرات والملتقيات والندوات لغرض تحديد طرق التنصير وتحديد أساليبه ودعمه مادياً ومالياً وسياسياً، مثل إنشاء مركز صموئيل زويمر في الولايات المتحدة الأمريكية ليتخصص في إعداد وتأهيل المنصرين، وكان إنشاؤه تكريماً للقس صموئيل زويمر الذي قضى ثلاثة

وعشرين سنة من عمره يشير بالمسيحية ويدعو إلى التنصير في شبه الجزيرة العربية والشرق الأوسط، ومن المؤتمرات التي كان لها الدور الفعال في النهوض بالتنصير وعصرنته مؤتمر كولورادو للنصرانية الذي انعقد في الولايات المتحدة الأمريكية راعي العولمة الدينية في سنة 1978، وكان الهدف منه اختراق الإسلام بالدرجة الأولى لأن الديانات الأخرى في العالم ليس بينها وبين النصرانية مشكلات فهي يسيرة الاختراق نظرا لضعفها وهشاشتها، أما الإسلام فهو عسير على الاختراق سواء كان أسلوب التعامل معه مباشرا أو غير مباشر، تقليدي أو عصري، لذا لجأ دعاة التنصير إلى استعمال عدة أساليب، منها التنصير من خلال المرأة التي تُستغل لدى العامة من الناس من طرف المنصرين على أنها مخلوق يختلط به الجن والشياطين ويمكن أن يُستغل هذا المخلوق وسيلة للوصول إلى المراد في الخير أو في الشر من خلال ما يتصل به من أرواح خفية خيرة أو شريرة، والتنصير من خلال الاعتماد على جهات ما في العالم يختلط فيها الإسلام بالعديد من المعتقدات الوثنية، وبالكثير من الخرافات والأساطير والشعوذة وغيرها، مثل ما حصل وحاصل في جزيرة جاوة الإندونيسية أو ما يعرف بالإسلام الجاوي نسبة إلى الجزيرة، حيث تجري هناك ممارسات تعبدية نصرانية تشبه إلى حد بعيد أداء الشعائر الإسلامية مثل الجلوس على الأرض والسجود والركوع واختيار شهر رمضان للتعاطف مع المسلمين وغيرها من الممارسات، ومنها تدخل النصرانية وتعايش مع الإسلام على أن تعاليمها تتقاطع مع تعاليم الإسلام، فينتقل المسلمون إلى النصرانية مادام لا فرق بين الديانتين، ويكون التنصير من خلال دور الأيتام ودور المسنين والعجزة والمرضى واستغلال ظروف الأطفال في الأحياء الفقيرة، فأصبح الجهل والفقر والشيخوخة واليتم والطفولة وغيرها، كل هذا أصبح نعمة على التنصير، ففي هذه الأوضاع

يتنصر الناس ويكفرون بعقائدهم الأصلية، ويعدها المنصرون انتصارا للمسيحية على الإسلام وعلى غيره، فالكفر كما يُقال يقول للفقر إذا ذهب إلى بلد ما خذني معك.* ومن أساليب التنصير وهي قديمة استغلال الكوارث الطبيعية وانتهاز فرص ما تخلفه الكوارث من تشرد وضياع ودمار وخراب، مثل الزلازل والبراكين والفيضانات والأعاصير وغيرها، وتصبح لدى النصارى النعمة نعمة والضرر نفعاً وشرّ الطبيعة خيراً على التنصير والنصرانية، إذ يتدخل المنصرون باسم الصليب الأحمر وغيره بإمداد المنكوبين والمتضررين بالمؤن وسائر المساعدات بيد وكتاب الإنجيل باليد الأخرى، وهو الأمر الذي يجري في إغاثة الجائعين واللاجئين فرار من الحروب أو من القحط، وكذلك الأمر مع الحروب التي تديرها القوى الكبرى في العالم، فجنود الاحتلال الأمريكي والبريطاني والفرنسي في العراق وفي أفغانستان وحيثما نزلت نجد أفرادها يحملون السلاح بيد والإنجيل باليد الأخرى، وهو الفعل الذي يقوم به الصليب الأحمر في كل أنحاء العالم بمبرر مساعدة الضعفاء والمحتاجين والمرضى وضحايا الكوارث الطبيعية والإنسانية، وصار المنصرون ينتظرون هذه الكوارث بل يسعون إلى تفجير النزاعات والحروب لإحصاء عدد الأطفال المخطوفين والمهجّرين وإحصاء عدد المتنصرين الجدد، لأنّ الناس في الظروف الرخاء والأوضاع العادية لا يتأثرون بالنصرانية، خاصة وأنّ مبادئها لا تقوم على الاستقامة والصدق في الفكر والسلوك والأخلاق، وبالتحديد إذا ما قورنت مع الإسلام أو ناظرته، ولما كانت وسائل وسبل التنصير مكشوفة ومفضوحة وجهاتها معروفة، ويات حظرها أكيدا في البلاد الإسلامية لجأ المنصرون إلى استخدام العمالة الأجنبية وتدريبها وتأهيلها في مراكز متخصصة في ذلك، كمركز صمويل زويمر للقيام بالمهمة، والعمالة الأجنبية ذات الخبرة العلمية والفنية التي تحتاجها سائر بلدان

العالم تقوم بمهمة التنصير في البلدان التي تعمل بها خاصة في بلاد المسلمين، وتتعدد أساليب التنصير لتشمل القرآن الكريم ذاته والثقافة الإسلامية والتاريخ الإسلامي وغيره، تقوم محاولات اختراق القرآن من خلال استعمال ألفاظه ومصطلحاته وأساليب ترتيله وتجويده في قراءة الإنجيل، حتى يعتقد القارئ أو السامع المسلم أن هناك توافق كبير بين القرآن والإنجيل، ولا يجد عائقاً في احترام النصرانية، ويبدأ التحوّل التدريجي إلى أن يقع التحوّل الإيجابي وتحدث المعجزة النصرانية، يجري تزييف حقائق الإسلام والثقافة الإسلامية والتاريخ الإسلامي من قراءتها ومزجها بتعاليم النصرانية ثم عرضها ممزوجة بالنصرانية فيتوهم المسلمون أنها من الإسلام وهي لا علاقة لها به، مثل قراءة المنصرين للشعر العربي وللشعر في العصور الإسلامية وحفظه ثم مناقشته مع المسلمين ثم يقدمون الشعر منسوباً إلى النبي داود عليه السلام، ومثل ذلك في إيهام الناس على أن النصرانية عقيدة توحيد مثلها مثل الإسلام، بالإضافة إلى دور الترجمة، حيث تُرجم الإنجيل في السنوات الأخيرة إلى أكثر من مائتين وخمسين لغة في العالم ترجمة جديدة، تُرجم إلى أكثر اللغات انتشاراً في العالم.

* كان ولازال الأسلوب غير المباشر الذي يعتمد عليه المنصرون هو الأكثر تأثيراً في الناس، لأن الأسلوب المباشر التقليدي مهما تطورت أدواته من وتعاظم تأثيره من خلال دور البحوث والدراسات، ومن خلال دور المدارس والجامعات والكليات والمعاهد الأمريكية التي فتحت أبوابها للتنصير في بيروت وفي اسطنبول وفي غيرها لم تحقق النجاح الذي حققته الأساليب الأخرى، كالارتكاز على مؤتمرات حوار الأديان وحوار الثقافات وحوار الحضارات والتسامح الفكري والديني، والاعتماد على الكلمة المذاعة والصورة الجذابة البراقة والصوت العذب

الحنون العطوف في البرامج والمسلسلات والأفلام وغيرها في المباشر وفي غير المباشر، ومؤتمرات تكريم الفنانين وهي أدوات وأساليب لا تدخل في جدل ومناظرة لأن الجدل والمناظرة والحوار أساليب لا تفيد في شيء ولا تصنع التغيير الإيجابي ولا تحدث المعجزة النصرانية، فالتى تحدث الاختراق وتنفذ إلى القلب والعقل وتحقق المعجزة النصرانية هي الكلمة اللامعة والصورة الجذابة والعمل الرائع، ينهض بهذا عدد من التوصيات التي خرج بها مؤتمر كولورادو، وينفذها عدد من المنصرين الذين تكونوا وتلقوا تأهيلهم في مركز "صموئيل زويمر"، وفي غيره في الولايات المتحدة الأمريكية راعية العولة الدينية وتوحيد العالم عقائديا، وفي غيرها من بلدان أوروبا الغربية وأوروبا الشرقية، فهي لا تُصدر الجهل والعمى الفكري باسم العلمية والحرية الفكرية وثقافة الحداثة والليبرالية، ولا الاستبداد والحروب باسم الحرية والديمقراطية والتعددية، ولا الفقر والجوع والمرض باسم اقتصاد السوق، ولا الأسلحة الفتاكة المدمرة وقواتها وقواعدها في كل أنحاء المعمورة باسم حماية الأقليات المقهورة وحماية حقوق الإنسان، ولا الرذيلة والانحلال الأخلاقي باسم الحرية في المتعة والترفيه والتسلية، وباسم اختزال الزمان والمكان بتطور وسائل الإعلام والاتصال فحسب، بل تُصدر النصرانية إلى مختلف أنحاء العالم، وإلى البلاد الإسلامية بصفة خاصة، لأنّ النصرانية في كل الأحوال تبقى المرجعية الدينية للثقافة الغربية وللحضارة الحديثة والمعاصرة.

✽ إنّ الهدف من التنصير في الثقافة النصرانية غرس روح المسيح في الثقافة الإنسانية عامة وفي الثقافة الإسلامية بصفة خاصة، لتمكن الروح المسيحية من إحداث التغيير الإيجابي والمعجزة النصرانية التي وجدت أصلا لأجلها، وتعاونت وتعاون النصرانية في المشرق العربي مع النصرانية الغربية والواجب عليها أن تتعاون

مع الإسلام لأنها هي جزء لا يتجزأ من الثقافة الإسلامية والفكر الإسلامي والتاريخ الإسلامي، إلا إذا تنكرت لذلك تعسفا وجحودا، وتعلق العولمة النصرانية أمالا كبيرة على دور الكنائس الوطنية في البلدان الإسلامية في أعمال التنصير، وعلى العمالة الفنية التي أصبحت تقوم مقام المنصرين في العالم أجمع وفي البلاد الإسلامية وخاصة في البلاد التي تمنع دخول المنصرين، وبدل من ممارسة التنصير في البلدان الغربية، تجري ممارسته في البلدان الإسلامية خاصة الفقيرة منها، ذلك لقاء رغيف خبز أو جرعة دواء أو وعد بالسفر إلى الغرب الأوروبي، وكثيرا ما تُستغل علاقة الأنظمة في البلدان الإسلامية والعالم الثالث المجاملة للغرب الأوروبي وللولايات المتحدة الأمريكية من جهة، وإعراضها الدائم عن الخوض في موضوع التنصير أو حتى التقرب منه، لأن ذلك قد يسبب لها مشاكل مع الدول الكبرى، وهي في أمس الحاجة لنيل رضاها السياسي وتعاونها الاقتصادي، فهي أنظمة تابعة للنظام العالمي الاقتصادي والسياسي الذي تفرضه القوى المهيمنة، مما يؤكد بوضوح أن النصرانية هي ديانة العولمة ومعتقداتها، والمرجعية العقائدية والروحية لأقطاب المركز ولأتباعه، وتمثل النموذج العقائدي الذي تحرص العولمة على تعميم استعماله على شعوب العالم قاطبة، وبصفة خاصة الشعوب الإسلامية، نظرا لما تشكله استقامة الإسلام وقوامه على الحق والعدل والخير والصلاح في المعتقد وفي الفكر وفي الأخلاق وفي السلوك من خطر كبير على جور العولمة واستبدادها وقهرها الشديد لبني الإنسان فرادى وجماعات.

* هذه حرب بين النصرانية والإسلام لا تختلف عن الحروب التاريخية الصليبية وربما أخطر منها، لأن العدو في الحروب الصليبية كان معروفا والأساليب الحربية ووسائلها مكشوفة بينما في الحروب الصليبية الجديدة المعاصرة ونظرا

لتخلف المسلمين وانقسامهم وتشردمهم لم تعد بأيديهم وسائل المعرفة والسيطرة، فصاروا طعمة سائغة في فم الأعداء، والواجب على مؤسسات الفكر الإسلامي والثقافة والعلم لدى المسلمين التصدي لظاهرة التنصير في البلاد الإسلامية خاصة تلك التي يؤمها المنصرون من حذب وصوب، وأن تستثمر كل الإمكانيات البشرية والمادية في هذه الحرب، لأن التنصير على حد قول أحد المفكرين المسلمين المعاصرين الذي اضطلع بمهمة كشف خطط التنصير وفضح جرائمه والتصدي له بالفكرة النيرة وبالكلمة القويّة وبالقلم ذودا عن حمى الإسلام ومحارمه: "التنصير هو احتلال العقل والقلب ليتحول إلى تأييد وتأييد لاحتلال الأرض والوطن ومصادرة سيادة الدولة وكرامة الشعوب"4. وذلك هو مبتغى حركة التنصير في العالم وغايتها القصوى.

* من آثار العولمة وحكم القوي الظالم على الضعيف المقهور ممارسة التعسف والتسلط تجاه الضعفاء في العالم في كافة ميادين الحياة ومن غير استثناء، ومن دون احترام لأي من المقدسات الدينية للمستضعفين أو للقيم التي تأسست عليها الحضارة الغربية وعرفها الغرب الأوربي منذ قرنين من الزمان، الحرية والعدالة والمساواة واحترام حقوق الإنسان وغيرها، فالنظام في فرنسا المعاصرة يتنهك حقوق الإنسان، ومنها حرية المعتقد والتدين مع الفرنسيين أنفسهم الذين يحملون الجنسية الفرنسية، ويتمتعون بالمواطنة داخل فرنسا، إلا أنهم يعتنقون الإسلام ديناً ومن أصول غير فرنسية هاجرت إلى فرنسا، وبالرغم من أن الإسلام يمثل الديانة الوطنية الثانية في فرنسا بعد الكاثوليكية فإنّ العداء الشديد للإسلام وللمسلمين جعل فرنسا السلطة والحكم والإدارة تدوس بشكل كامل على القيم التي تؤمن بها والتي جعلتها في مصاف الدول الكبرى في العالم، وهي احترام الحريات الأساسية التي بدونها لا تقوم للدولة العلمانية قائمة، منها حرية المعتقد والتدين والتعبّد، وبقاء الدولة

موضوعية وعلى الحياد تجاه كل الأديان التي يعتنقها مواطنوها، واحترام قيم العدالة والمساواة بين المرأة والرجل وبين كافة مواطنيها بعيدا عن أي شكل من أشكال التفرقة والتمييز تحت أي مبرر أو ضغط أو تأثير، ففرنسا السلطة أخذت على عاتقها انتهاك حق مواطنيها المسلمين في حرية التدين والتعبد، من خلال حظر البرقع أو ما يسمى في فرنسا بالحجاب الكامل أو النقاب، وأثارت حوله ضجة إعلامية قوية، هيئت لسن قوانين تمنع الحجاب في الأماكن والمؤسسات العمومية، وتدفع المسلمات إلى ممارسة العري والتبرج، وهو شكل من أشكال من العولمة، عولمة اللباس الأوروبي الغربي وتعميم استعماله في البلدان الغربية صاحبة الحرية والأخوة والعدالة والمساواة، خاصة وأنّ اللباس أمر خاص وشخصي واختياري، كما هو متصل بالشخصية الثقافية والعقائدية للإنسان ولا علاقة لأيّة قوة خارجية للتدخل في تحديد صورته، إنّ الدافع إلى مثل هذه الأعمال في فرنسا وفي غيرها تجاه المسلمين إنّما هو الحقن على الإسلام والمسلمين، ومن وراء ذلك جنوح المقدس العلماني لصاح المقدس الديني النصراني الكاثوليكي الذي اخذ مدّه يتراجع أمام توسع نفوذ الإسلام وقدرته على التكيف مع مظاهر التقدم والازدهار الحضاري المعاصر، وقدرته على كشف مناقص هذا التقدم واستعداده للتصحيح والتوجيه بما هو في خير وصالح الإنسان.

* لم يشفع للسكان المسلمين إسهامهم في بناء وتطوير الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية داخل فرنسا المعاصرة وفي أوروبا عامة، ولا التضحيات التي قدّمها آباؤهم وأجدادهم في سبيل سيادة واستقلال الأراضي الفرنسية، حيث مات أكثر من مائة ألف جندي مسلم من أجل فرنسا بعد اندلاع الحرب العالمية الأولى، لكن هذا لم يوقف الحملات المسعورة الإعلامية والبرلمانية القانونية وغيرها ضد الإسلام والمسلمين منذ تأسيس الدولة الفرنسية الحديثة إلى اليوم، مرة باسم

الهجرة المكثفة، ومرة باسم الإرهاب الذي ليس له مدلول ولا عنوان، ومرة باسم القميص، ومرة أخرى باسم البرقع، وفي كل مرة يظهر الدافع الجديد الذي يُذكي تلك الحملات ويُغذيها، الحملات التي تعتبر الإسلام ديناً لا يتناسب مع قيم فرنسا العلمانية، وتدفع باستمرار وبقوة إلى فرض التثشت والتشردم في أوساط المسلمين مما أثر سلباً على وحدتهم، على عكس اليهود، ولما يلقونه من تأييد ودعم من القوى العظمى وهم قلة على درجة عالية من الوحدة والتنظيم، وخشية الغرب من انتشار الإسلام على الرغم مما فيه من سماحة وتسامح وبالرغم ما يقدمه المسلمون صار يظهر العداء لهم ويحرمهم من ممارستهم شعائهم التعبدية في اللباس أو في الصلاة أو في غيرها، فكثيراً ما يؤدون صلاة الجمعة في مرائب السيارات وبداخل الدهاليز والأقبية تحت العمارات والمباني، في الوقت الذي ينعم فيه النصارى بالفائض في الأموال والمحلات والعقارات ومؤسسات إنتاجية واقتصادية صناعية وزراعية وغيرها، وانتشار البطالة والفقر والمخدرات والسرقة وغيرها من الجرائم بين سكان الضواحي في باريس وفي غيرها من المدن الفرنسية والأوربية، وهي أحياء يقطنها الغالبية من المسلمين، الأمر الذي يدل على ما يلقاه المسلمون والإسلام في فرنسا وفي أوروبا الغربية عامة من التهميش والتمييز والحرمان الذي لا يعكس قيم الحرية والعدالة والمساواة والأخوة التي تنادي بها فرنسا وغيرها في العالة المتحضر، ويدل على حرص الجهات الرسمية وغير الرسمية في فرنسا وفي أوروبا عامة على تجريد المسلمين من عقيدتهم وخصوصيتهم الثقافية والتاريخية ودفعهم إلى ترك دينهم والكفر به واعتناق النصرانية، لأن الكفر يقول للفقر إذا دخل بلداً ما: خذني معك.

* فالجالية المسلمة في الغرب الأوربي تعيش معاناة قاسية بسبب اتهامها بالعنف والإرهاب والجريمة بمختلف أنواعها، ويقوم في فرنسا المعاصرة حوار الهوية

الوطنية لا لسبب سوى لارتداء المسلمة الفرنسية لباسها الإسلامي الذي يستر جسمها وعوراتها، فتتحرك الحكومة ويتحرك البرلمان وتتحرك جميع الأحزاب والمنظمات الوطنية المعادية للإسلام وترفع شعار العلمانية في حق من الحقوق الأساسية ومن الحريات التي يحميها ويصونها الدستور العلماني الفرنسي، وكأنّ فرنسا تنقضّ على نفسها فتضع القوانين وتحدد المبادئ وفي الوقت ذاته تنقضّ على هذه القواعد والمبادئ فتدمرها، ففي حوار الهوية يدعو الكثير إلى منع النقاب على المرأة المسلمة وإلى طرد كل من زوجته ترتديه وحرمانه من الإقامة في فرنسا، وتمّ استغلال وسائل الإعلام والاتصال الخاصة والعمومية بكيفية رهيبية، وتوظيف مراكز ومؤسسات البحث والدراسة في المجتمع، ذلك لأسباب إيديولوجية وأمنية ظاهرة، لكن في الحقيقة توجد أسباب خفية عقائدية نصرانية ويهودية، وهذا يتعارض تماما مع التوجّه العلماني لسياسة الدولة، ففرنسا ليست دولة دينية حتى تطرح وتناقش قضية البرقع في حوار وطني وتستغلّ في ذلك وسائل الإعلام الرسمي، فالدين والتعبّد والمعتقد والحجاب وغيره شؤون فردية ذاتية شخصية بحته، لكن العولمة المتوحشة الشرسة أتت على الأخضر واليابس، ولم تترك مجالا في الحياة الإسلامية في الدول الكبرى أو خارج هذه الدول إلّا دهسته، غير مبالية بمقدسات المسلمين أو بالقيّم الإنسانية العليا التي كانت وراء الظروف والأوضاع التي صنعت توجّه العولمة وفرضته.

ج- الصهيونية والعولمة وآثارها:

* ومن جهة أخرى نجد للعولمة أصولا عقائدية يهودية غير نصرانية ارتبطت بها على المستوى الاقتصادي والثقافي والسياسي والاجتماعي، تؤثر هذه الأصول

العقائدية في توجّه العولمة بصفة مباشرة وبصفة غير مباشرة، من خلال ما تقوم به العديد من الحركات والتيارات الدينية اليهودية، وكذلك الأحزاب السياسية وعدد من الحاخامات في إسرائيل وفي الغرب الأوروبي وفي الولايات المتحدة الأمريكية وفي غيرها، من نشاطات مختلفة في السر والعلن مستعملة وسائل الإعلام المختلفة والاقتصاد والسياسة والمال والأعمال ووسائل أخرى غير مشروعة مثل المتاجرة بأعضاء البشر وغيرها كثير، نشاطاتها تستهدف بالدرجة الأولى فرض نمط فكري وثقافي واجتماعي وسياسي واقتصادي وحتى عقائدي واحد، يتميز باحترامه المطلق للديانة اليهودية وتفضيلها على غيرها من الديانات الأخرى، واحترام الشعب اليهودي وتفضيله عن غيره من الشعوب الأخرى، لأن الله اختاره من بين شعوب الإنسانية والتاريخ وقدمه في درجة التفضيل فهو شعب الله المختار، وهي فكرة ثابتة ومبدأ لا يقبل المناقشة، واحترام دولة إسرائيل وأراضي إسرائيل، فهي هدية إلهية كرم الله بها الشعب اليهودي، الذي كثيرا ما عانى من الشتت والتمزق والفرقة بسبب مكر الأعداء وظلمهم، وفكرة تفضيل اليهود عن غيرهم وحرصهم الدائم على التقليل من قيمة الشعوب الأخرى ومن أهمية دياناتها وثقافتها وردّ كل الثقافات والديانات التي فيها التنوير والإشراق والقوة إلى مصادر وأصول يهودية ليست جديدة بل تحدّث عنها القرآن بإسهاب وفي أكثر من سورة، وعرفها التاريخ منذ القديم، لقد تصدّى اليهود ووقفوا في وجه الأنبياء وفي وجه رسالاتهم فقتلوا الأنبياء وألحقوا بهم كل أنواع الأذى والظلم، كما جحدوا على الحضارات والثقافات التي عرفتها الإنسانية عبر تاريخها الطويل أصالتها وخصوصياتها وقوتها، فالثقافات والديانات الشرقية القديمة ذات مصادر يهودية عبرانية، والتراث الفكري والعلمي والفلسفي اليوناني من أصول يهودية، وحضارة الإسلام مدينة للديانة

اليهودية وللفكر اليهودي السابق على كل نهضة في الشرق أو في الغرب أو في غيرهما، وكذلك الأمر مع الحضارة الحديثة والمعاصرة، فهي مدينة لإسهامات اليهود فكريا ودينيا واقتصاديا وماليا في النهضة الأوربية الحديثة، وفي الانفجار العلمي والتكنولوجي، وفي الثورة الصناعية، وفي التأسيس لليبرالية وللحداثة، وفي التأصيل للحرية والديمقراطية والتعددية، إذ تحولت أوروبا وغربها عموما والولايات المتحدة الأمريكية إلى قوة كبرى تقود العالم، ومن وراء هذا كله اليهود والديانة اليهودية والثقافة اليهودية، الأمر الذي ينبغي أن تستوعبه شعوب الدنيا وتقبل اليهود وفكرهم وسياستهم وكل مخططاتهم في إسرائيل وخارج إسرائيل، وهو شكل من أشكال التسلط الممارسة الذي تمارسه دول المركز، وإرادة فرض الهيمنة وبسط النفوذ في العالم، ولما صارت دولة إسرائيل تنال من الحظوة ومن الدعم ومن المساعدة من قبل القوى العظمى المهيمنة على العالم ما لا تناله أية دولة في العالم وذلك لأسباب عديدة إيديولوجية وسياسية واقتصادية ومن وراءها عوامل دينية، ولأنها الشريك والحليف الأول الذي يحفظ مصالح دول المركز في المنطقة، ومنه صارت إسرائيل تتصرف كأى دولة من دول المركز، لا تعنيها سوى مصالحها، وتضرب بقوة أية معارضة من أية جهة، كما صارت تصدر العولمة وتفرضها.

* ترتبط العولمة بمخططات الصهيونية العالمية وبممارساتها السرية والعننية، وبالكيان الصهيوني وما يبدية تجاه العالم بصفة عامة وتجاه العالم العربي والإسلامي بصفة خاصة، وبما يُعرف بالمسألة اليهودية في العصرين الحديث والمعاصر، إذ انصب الاهتمام بأوضاع اليهود في الغرب بالدرجة الأولى وفي غيره، وطُرحت قضية وجودهم واضطهادهم على مستوى الفكر الغربي، وتعاليت صيحات المفكرين الغربيين للكف عن اضطهادهم وضرورة تحريرهم، ففي الفكر الليبرالي الألماني

يكون تحريرهم عن طريق الوحدة القومية والفكر الإيديولوجي الألماني وعن طريق الحرية والانتماء للجماعة، وفي الفكر الماركسي الاشتراكي الشيوعي يكون تحرير اليهود من خلال تحرير جميع المضطهدين في العالم، فالحرية والتحرر ملك للجميع وليس لليهود وحدهم، ولا يكون ذلك إلا بالقضاء على البرجوازية ولم شمل المقهورين في العالم، والقضاء على كل صنوف الاستغلال، أما الفكر الفلسفي الوجودي فمن جهته يسعى إلى الغاية ذاتها، ليس من خلال الأنا اليهودي أو الذات الصهيونية أو الأنية المتصهينة بل بواسطة الآخر، لأن اليهود هم يهود من منظور الآخر، وإذا كان الآخر هو العدو وهو الجحيم فلا ذنب لليهود في ذلك، فلا ذنب لليهود في كون الآخر يُشيّتهم ويقهرهم، فتحريرهم لا يكون من الداخل بل من الخارج، والعامل الأساسي في قضية الصهيونية واليهودية هو إعلان العداء للسامية، وإذا كانت الثقافة الغربية والأمريكية علمانية فهي من حيث المبدأ والنظر تعارض الدين بما في ذلك الدين اليهودي، لكن في الحقيقة والواقع أن الفكر العلماني له أصول دينية يهودية، لأن اليهود لا يعينهم تناقض مبادئهم وتحالفهم مع الشيطان وقوى الشر والعدوان، فعندهم الغاية تبرر الوسيلة، الذي يهمهم مصالحهم ولا تهمهم سبل ووسائل الوصول إليها، "إنّ اليهودية أنشأت العلمانية في أوروبا في أواخر القرن الثامن عشر الميلادي لتخريب الشرائع السماوية والعبث بالثقافات لإفساد الجيل الناشئ بالمبادئ والنظريات التي يدسونها له في التعليم والإعلام والصحافة والنوادي الثقافية.. وأن كلمة العلمانية لا علاقة لها بالعلم وإنما هي "اللا دينية" فالعلمانية والدين متضادان على الدوام، وتطورت العلمانية في مرحلة فصل الدين عن الدولة إلى مرحلة القضاء على الدين -غير اليهودي- وكان من نتائجها في الغرب تدمير الفرد والأسرة والمجتمع أخلاقيا وروحيا والذي ساعدها

على ذلك أن النصرانية تسمح بقبول العلمانية الفاسدة (أعط ما لله الله وما لقيصر لقيصر) بعكس الإسلام الذي لا يسمح بوجودها لأنه لا يتفق معها في أي مرحلة من مراحل تطورها... "5. والهجمة الشرسة المتوحشة التي تشنها اليهودية الصهيونية العالمية باسم العلمانية وغيرها في السر والعلنية على الثقافة الإسلامية، تتطلب العودة إلى واقع العالم الإسلامي بأكمله وفي كافة مجالاته وتصحيح ما ينبغي تصحيحه، وتقديم الإسلام في صورته الصحيحة، من منطق النهوض الحضاري المطلوب في ظل عوامة لا تعترف إلاً بالأقوياء وتسحق الضعفاء، لأن "المقومات الثقافية والقيم الحضارية التي تشكل رصيدنا التاريخي، لن تغني ولن تنفع بالقدر المطلوب والمؤثر في مواجهة العوامة الثقافية مادامت أوضاع العالة الإسلامي على ما هو عليه في المستوى الذي لا يستجيب لطموح الأمة". 6.

* ارتبطت قضية اليهود في العالم وفي الفكر الأوروبي الشرقي والغربي بالدرجة الأولى بتهميش اليهود من جهة وبحركة اضطهادهم في البلدان القومية مثل روسيا وفرنسا وألمانيا، وتنامت الهوية اليهودية في البلدان التي تعيش ضعفا في قومية كشعوب أوروبا الشرقية، ففيها تعاظم شأن الصهيونية وظهر الكثير من دعايتها، ونشأت العديد من الحركات الصوفية اليهودية، لتدل على درجة الانطواء والتقوقع في الأنا لحفظ الهوية اليهودية، وللإهودية توجه ذاتي ضيق ديني وسياسي يقوم على أفكار خطيرة أهمها أن الله أبرم عهدا بينه وبين اليهود ووعدهم بالأرض المقدسة الكاملة وبالنصر الكامل بدون مقابل لأنهم أبناؤه وأحباؤه وشعبه المختار المفضل على كل شعوب الدنيا، ومادام في اليهود مؤمنون متعبدون أسلاف أباء وأجداد وأوائل أو أخلاف وأبناء وأحفاد فالله لا يعذبهم جميعا حتى ولو اغتصبوا الأراضي وسفكوا الدماء ونهبوا ممتلكات الغير ظلما وجورا وعدوانا، ويوجد توجه آخر

يتميز عن التوجّه الخاص بكونه عاما يفعل ويتفاعل مع الثقافات والديانات والفلسفات الأخرى منذ القدم حتى الآن، فمن عهود الأنبياء ودحض النزعة الخاصة ورد الاعتبار للاتجاه العام إلى غاية عهد الإسلام، ومن قبله عهد المسيح واليونان إلى الفكر الغربي الحديث والمعاصر، هذا الاتجاه العام يضيق ويتسع بدرجة تجاوب اليهود مع الثقافات والفلسفات والديانات التي احتكوا بها. * إنّ لنموذج الدولة اليهودية في فلسطين أسباب عقائدية ارتبطت بالنزعتين الخاصة والعامة، الخاصة لحفظ الهوية والعامة للتواصل مع الآخر العدو والصديق، وله ظروف تاريخية تجلّى فيها الوعي القومي بشدة في الغرب الأوروبي وفي أمريكا، تعاظمت القوميات، القومية الألمانية والروسية والإيطالية والفرنسية والأمريكية القائمة على تعدد المقومات، اللغة والأرض والتاريخ والثقافة والمصير المشترك وغيره، في هذا الجو تعاظمت رغبة اليهود ومن ورائهم الحركة الصهيونية التي تحوّلت من حركة تراثية تاريخية دينية متعصبة وخطيرة إلى حركة صهيونية سياسية في إنشاء وطن قومي لليهود على نموذج الأوطان القومية في أوروبا الغربية تُصدّره العولمة ويصدّره النظام العالمي لجهة في إفريقيا مثل الغابون أو في أمريكا اللاتينية مثل الأرجنتين أو في آسيا وفي الوطن العربي مثل فلسطين، مثلما صدّر الاستعمار البريطاني إلى مصر والسودان وفلسطين والعراق واليمن والخليج بعد انهيار الخلافة العثمانية في هذه البلدان، والاستعمار الفرنسي لبلاد المغرب العربي ولسوريا ولبنان، والاستعمار الإيطالي لليبيا والصومال، كل هذا في ظل الحضارة الغربية الحديثة وتفوق الغرب ماديا وعلميا وتكنولوجيا واقتصاديا، وانتصاره على الشعوب الأخرى بقوة الحديد والنار التي صدّرها باسم الحرية الديمقراطية وحقوق الإنسان والأعمار ونقل التكنولوجيا وغيرها، فكان من نتائج توجّه العولمة ونظامها العالمي في ذلك الوقت

وتحت مطالب اليهود والصهيونية التي كانت متغلغلة في أوساط رجال المال والأعمال وصنّاع السياسة في الغرب وفي أمريكا تشجيع هجرة إلى فلسطين إلى أن جاء وعد وزير خارجية بريطانيا بلفور المتضمن الموافقة على إنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين، وأنجز الوعد وتأسس الكيان الصهيوني وتوالى النكبات والنكسات على فلسطين وعلى العالم العربي والإسلامي ككل، فمن تنفيذ وعد بلفور 1948 إلى هزيمة 1967 إلى نكسة 1973 إلى استسلام الأنظمة العربية للأمر الواقع والخضوع لمشاريع التسوية منذ معاهدة كامل دافيد بين مصر وإسرائيل حتى الآن، لكن الصهيونية والنزعة اليهودية الخاصة ممثلة في التيارات الدينية والأحزاب السياسية وفي الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة على السلطة تمنع كل بريق أمل في تسوية عادلة بين العرب واليهود، لأن الكيان الصهيوني في أعاده الدينية وأصوله العقائدية السياسية يحلم بالمعجزة، بدولة إسرائيل الكبرى، بأرض الميعاد وتحقق العهد والوعد، بالأرض المقدسة الكاملة، وبالتفوق والنصر الأبدي المين، يصبح فيها العرب والمسلمون جزءاً منها في ثقافتهم وأموالهم في عالم العولمة واقتصاد السوق.

* بمقتضى المرحلة التي يعيش فيها اليهود ودرجة الانتصار والتفوق التي حققوها وتواجدهم في مراكز القوة والغلبة في العالم سياسياً واقتصادياً ومالياً وعسكرياً صاروا في مركز العالم يروجون للعولمة على مقاس الأمركة المتصهينة، وينفذون مخططات الحركة الصهيونية القائمة على مبادئ النزعة الدينية اليهودية الخاصة التي ترفض العيش مع الآخر، ولا تقبل التساوي معه في الحقوق والواجبات وأمام القانون، لأن وجود اليهود مع آخر متعدي في الثقافات والهويات والأديان يفقدتهم مقومات هذا الوجود، لذا فهم يحرصون على إذكاء معاداة السامية

وإبطال الهولوكوست من طرف آية جهة ومهما كانت بهدف تقوية الصهيونية، لأنه كلما تعاضم الاتجاه المعادي للسامية تنامت مع ذلك الصهيونية ووجدت مبررات شرعية لها، لذا فالصهيونية تسعى دوماً إلى تقوية العداء للسامية لتبرير حالة الشتات وعقد المحرقة والاضطهاد والتطهير العرقي، وهو أمر مكشوف ومفضوح في العالم، تكشفه نشاطاتهم السياسية والاقتصادية التي تقوى باستمرار لكونهم كانوا وراء أحداث انقلابية سياسية وغيرها نوعية في العديد من بلدان العالم، ويسيطرون سيطرتهم التامة على جهات القرار والمراكز النافذة في الولايات المتحدة الأمريكية وفي غيرها، وإلا كيف يرفض بلد كالصين الشعبية التوقيع على معاهدة الشراكة الاقتصادية مع البلدان العربية في الأيام الأخيرة، وبينه وبين العرب والمسلمين علاقات تاريخية حميمة وثقافية متينة واقتصادية وتجارية قوية، وذلك لتضمن بند في الاتفاق ينص على أن القدس الشرقية هي العاصمة الأبدية لدولة فلسطين العربية الإسلامية، ويقومون بالتخطيط لتنفيذ مطالب الصهيونية والرد بقوة على آية معارضة تقف في وجه أطماع وأحلام إسرائيل الكبرى، لكن قوتهم كلما ازدادت ازداد معها رفض الآخر لهم وبشدة، ماذا تستفيد الإنسانية من حل مشكلة اليهود على حساب شعب ضاعت أرضه وسلبت حقوقه، وظهرت مشكلة أكبر هي مشكلة فلسطين. * لا تنفصل العولمة عن إسرائيل وعن كافة مرجعياتها الدينية، فالتيارات الدينية اليهودية وراء توجه العولمة سياسياً واقتصادياً وثقافياً وإعلامياً وعسكرياً، والقوى المهيمنة في العالم شركاتها ومؤسساتها المالية تديرها هيئات ومنظمات ومخططات يهودية، كما تدير السياسة الداخلية والخارجية لهذه القوى، كما يقف الفكر اليهودي وتقف الحركة الصهيونية وراء السياسة الإسرائيلية في فلسطين وفي المنطقة العربية ومع العرب والمسلمين ومع كل الجهات التي تقف ضد

الجرائم اليومية التي ترتكبها في حق الشعب الفلسطيني وفي حق الشعور الإنساني وفي حق القيم والمبادئ الإنسانية والأخلاقية والدينية العليا، لكن إسرائيل لا تبالي بالشعور الإنساني في تمرير خططها ونشر ثقافتها، وفي المحافظة على وجودها كقوة اقتصادية وسياسية وعسكرية، كل هذه القوة تنبعث من القوة الدينية، ومن الإيمان الراسخ بدلالات ومعاني التوراة والتلمود وسائر الشرائع اليهودية، ومن الإيمان الراسخ بأهداف ومخططات وأساليب الصهيونية العالمية، فالصراع الفلسطيني العربي الإسلامي مع إسرائيل تديره قوى إسرائيلية تعتمد على التيارات الدينية، هذه التيارات الدينية التي تقف عقبة كبرى أمام تسوية المشكلة الفلسطينية اليهودية، وتعتبر الأرض الفلسطينية مقدسة وهدية ربانية لا مساومة عليها، وهي فكرة تغذيها أسطورة الأرض المقدسة الكاملة في الفكر الديني الصهيوني المتطرف، الذي يقوم على معتقدات العهد والوعد والأرض المقدسة الكاملة، العقائد التي حددت موقف اليهود والصهيانية بمختلف تياراتهم الدينية والسياسية وغيرها من الأنا اليهودي الصهيوني ومن أحلامه ومطامحه، ومن الآخر العدو والصديق في الماضي وفي الحاضر وفي المستقبل. * إن موقف اليهود من الذات ومن الآخر العدو ومن الآخر الصديق منابعه دينية صهيونية، موقف لا يتغير بتغير المواقف السياسية، ولا بتغير الظروف الاقتصادية وغيرها في العالم، ولا يفقد وحدته وتماسكه أمام تعدد التيارات الدينية وتباين الاتجاهات المذهبية داخل التيار الديني الواحد، ولا أمام كثرة واختلاف الأحزاب السياسية وتعدد الحكومات في دولة إسرائيل ذات المرجعيات والأصول الدينية، فهناك التيار الديني اليهودي الأرثوذكسي الغالب المتمسك بيهودية التلمود والتوراة وشرائعها وبخصوصيات اليهود، وهو رد فعل للتيار الديني اليهودي الإصلاحي التنويري، وعلى الرغم مما يديه التيار الأرثوذكسي من

انقسام نحو الصهيونية بعضه يعترف بها وبعضه لا يعترف بها، وعلى الرغم من انقسام التيار الأرثوذكسي وهو الذي يسيطر على كل المقدرات والإمكانات في الولايات المتحدة الأمريكية وفي غيرها إلى تيار إصلاحى وتيار تقدمي وتيار المحافظين، وبالرغم من تعدد الأحزاب داخل التيار الأرثوذكسي، حزب البيت الصهيوني وحزب التوراة الموحدة وحزب الشرقيين والقرائين وغيرهم، فإن هذا التعدد في الفكر الديني والسياسي المنبثق عن المعتقدات الدينية اليهودية لم يؤثر البتة في نظرة اليهود إلى الذات وإلى الغير، سواء في علاقتهم بالعرب والمسلمين في أرض فلسطين المغصوبة أو خارج فلسطين.

* منذ أن وطئت أقدام اليهود الأرض الفلسطينية وهم يعملون على تسخير كل ما لديهم من قوة وغلبة وتفوق لسحق الفلسطينيين ومحوهم من الوجود وامتھان كرامة العرب والمسلمين، من دون اعتبار للماضى الذى عاش فيه اليهود مع العرب والمسلمين في سلام وأمن طيلة العصور الإسلامية الماضية، وكان تفوقهم العلمى والدينى والفلسفى فى الجو الإسلامى فى الأندلس، حيث عاش المسلمون واليهود والنصارى تحت راية واحدة فى وفاق ووئام وانسجام، وبلغت شخصيات من اليهود أعلى المراتب وأرقى المناصب فى الدولة الإسلامية، فكان موسى بن ميمون قد تأثر بالفلسفة الإسلامية واشتغل الطب الخاص للكامل، وكان اليهود يرفضون الاحتكام للقضاء اليهودى ويحتكمون لدى القضاء الإسلامى لما فيه من عدل وإنصاف لا يوجد فى غيره، واستطاع اليهود أن يوفقوا بين العروبة والثقافة الإسلامية، وكل هذا يعود إلى الفرق الموجود بين الإسلام واليهودية وغيرها، فاليهودية غزت الشعوب واغتصبت أراضيها ودمرت بنياتها المادية والاقتصادية، وقتلت الأطفال والنساء والشيوخ وأهلكت الحرث والنسل، واستخدمت

"الذريعة معناها الوسيلة، والذرائع في لغة الشرعيين ما يكون طريقاً محرّماً أو محلّلاً" 5

والذي يستفاد مما ذكر أن المعنى العام للذريعة إنما المعتبر فيه هو تحقق معنى التوسل ، والتسبب والتذرع ، وعلى هذا المعنى تكون التكاليف الشرعية إما ممنوعة إذا أفضت إلى مفسدة ، وبالتالي يطلب سدها ، وهو المعبر عنها بسد الذرائع - وهو المعنى الخاص للذريعة - أو مطلوبة إذا أفضت إلى مصلحة ، وبالتالي يطلب فتحها ، والمعبر عنها بفتح الذرائع وهو ما أشار إليه القرافي بقوله: "اعلم أنّ الذريعة كما يجب سدها ، يجب فتحها ، وتندب وتكره وتباح ، فإنّ الذريعة هي الوسيلة ، وكما أنّ الوسيلة إلى المحرم محرمة ، فوسيلة الواجب واجبة ، كالسعي للجمعة والحج " 6

وعليه فالمراد بالمعنى العام للذرائع هو الوسائل سواء كانت مشروعة او غير مشروعة .

2- المعنى الخاص: عبر العلماء عن المعنى الخاص للذريعة بسد الذرائع ؛ حيث جعلوه أصلاً من أصول الاستدلال على الأحكام ، وتناولوه بالشرح والتقسيم والاستدلال والبرهنة وفق أصول التشريع من الكتاب والسنة والإجماع عرفه بن عربي : " هو كل معنى ظاهر الجواز يتوصل به إلى محذور " 7 ، وقال فيه الشاطبي هو : "التوصل بما هو مصلحة إلى مفسدة " 8 ، وقصد إليه الباجي بقوله: " هي المسألة التي ظاهرها الإباحة ويتوصل بها إلى فعل المحذور " 9

تشير هذه الحدود الى أن الذريعة في المعنى الخاص لها ، هو الأمر المباح في نفسه ، المنهي عنه في مآله ، وذلك لأنه يتوصل به إلى المحذور والممنوع شرعاً ، وعليه فلا يصدق مسمى الذرائع إلا ما كان كذلك ، فلا يعد ما كان منهياً عنه في ذاته من

باب الذرائع في شيء كالزنا والسكر والسرقه، وغيرها مما دل الشرع على تحريمه .
والنهي عنه في أصله

وبناء على هذا المعنى جعل العلماء سد الذرائع أصلاً من أصول التشريع ، الذي يتلخص معناه في منع وسائل الفساد وحسم مادتها باعتبار ما تؤول إليه ؛ حيث قالوا بسد كل ما كان ذريعة من فعل أو قول أفضى إلى مفسدة معتبرة مع اختلاف بينهم في اعتباره بين موسّع ومضيق في ذلك.

وخلاصة القول في معنى الذرائع؛ أنّ الذريعة في الاصطلاح هي الوسيلة وجمعها الوسائل التي يوصل بها إلى الأشياء وهو ما يشير إلى تطابق بين المعنى اللغوي والمعنى الاصطلاحي

3: حكم الذرائع : وان كان الاصطلاح قد جرى على اشتهاار الذرائع بحكم السد والمنع الا أن حكم الذرائع لا يقتصر على ذلك وانما يجري على حكمها على الفتح كما يجري على السد باعتبار ما تؤول إليه من الصلاح أو الفساد:

الأول: سد الذرائع ؛ ويلحق بالذرائع التي تفضي الى مفسدة من حيث أنها غير مشروعة

الثاني: فتح الذرائع ؛ ويلحق بالذرائع التي تفضي الى جلب مصلحة، من حيث انها مشروعة

المطلب الثاني : المقصود بالبعد المصلحي لاعتبار الذرائع

أولاً: المقصود بالمصلحة لغة : لقد تواتر عن أهل اللغة اطلاقهم المصلحة أو الصلاح على المنفعة أو النفع؛ ومن ذلك ما جاء في القاموس المحيط: " المصلحة في

اللغة كالمنفعة وزنا ومعنى ، فهي تطلق على المنفعة حقيقة وعلى أسبابها مجازاً، فيقال التجارة مصلحة ؛ بمعنى أنها سبب إلى المنافع ولما كانت المنفعة والمضرة تقيضتين لا يجتمعان كان رفع المضرة مصلحة أيضاً ، فالمراد بالمصلحة لغة جلب المنفعة ودفع المضرة"10

ثانياً: المقصود بالمصلحة في الاصطلاح: عرفها الإمام الغزالي بقوله : "أما المصلحة فهي عبارة في الأصل عن جلب منفعة أو دفع مضرة ، ولسنا نعني بها ذلك، فإن جلب المنفعة ودفع المضرة مقاصد الخلق ، ولكن نعني بالمصلحة المحافظة على مقصود الشارع، ومقصود الشارع من الخلق خمسة، وهو أن يحفظ عليهم دينهم ونفسهم وعقلهم ونسلهم وماله، فكل ما يتضمن حفظ هذه الأصول الخمسة فهو مصلحة وكل ما يفوت هذه الأصول فهو مفسدة ودفعها مصلحة"11.

وبالنظر إلى تعريف الغزالي يمكن القول انه أشار إلى ثلاثة أمور مهمة :

الأول: انه جعل المصلحة المعتبرة هي الموافقة لمقصود الشارع

الثاني : انه حصر المصالح الكلية في خمسة أنواع

الثالث : أنه أشار إلى اعتبار الذرائع كونها الوسائل التي تحقق المصالح المقصودة للشارع وكما هو ظاهر من تعريف الغزالي الإشارة إلى ذات المصلحة وإلى ما يوصل إليها ويحققها وهو المراد بالذرائع عند الإطلاق، ولعلّ ما ورد عن العز كان أكثر إفصاحاً في بيان البعد المصلحي للذرائع ؛ وذلك لأن الذرائع موصلة للمصالح وسبب في حصولها حيث قال : " المصالح أربعة أنواع، اللذات وأسبابها والأفراح وأسبابها، والآلام أربعة أنواع الآلام وأسبابها والغموم وأسبابها، وهي منقسمة إلى دنيوية وأخروية"12

ولعل على أهم ما جاء في تعريف العز يمكن حصره في ثلاث أمور:

أولاً: أنه عرّف المصلحة على وجه الحقيقة وعلى وجه المجاز

ثانياً: أنه صرح في جعل اعتبار الذرائع راجع إلى اعتبار المصالح

ثالثاً: أنه عرّف المصلحة على اعتبار المنافع الروحية والمنافع المادية وعلى

اعتبار عاجل الدنيا وآجل الآخرة

و بناءً على ما سبق يمكن تعريف المصلحة بأنها: جلب المنفعة ودفع المضرّة في الحال والمآل وعليه يمكن القول أن المقصود بالبعد المصلحي هو القصد إلى جلب المصلحة ودرء المفسدة في الحال والمآل بناء على اعتبار وسائلها وأسبابها وقد يكون البعد المصلحي خفياً ومغموراً بينما تتجلى وسائله وأسبابه بما يمكن للناظر التعلق بها في بيان مقصود الشارع الحكيم في أمره بالذرائع المحققة للصالح الجالبة للنفع في عاجل الإنسان وآجله، ويمنع عن الذرائع الموصلة للفساد الجالبة للضرر في عاجل الإنسان وآجله فكان ظاهر المنع متعلق بالذرائع وحقيقته متعلقة بالمصلحة من حيث الوجود والعدم .

المبحث الثاني: مظاهر اعتبار البعد المصلحي في اعتبار الذرائع:

يمكن التماس مظاهر اعتبار البعد المصلحي الذي يقوم عليه اعتبار الذرائع من خلال أدلة اعتبار الذرائع في التشريع الإسلامي ؛ مما يؤدي إلى تحقيق مقصدين أحدهما الاستدلال على اعتبار الذرائع في التشريع الإسلامي والثاني بيان مظاهر اعتبار البعد المصلحي - جلب المصلحة ودرء المفسدة - في اعتبار الذرائع أو بمعنى آخر بيان المقصد الحقيقي الذي يقوم عليه أصل الذرائع وهو ما يشير إلى مقصد ثالث أشارت إليه أقلام أرباب الفهوم وحوته مدوناتهم وهو مراعاة العلائق بين

معالم الأصول وغايات الوصول وهو ما تترجمه في هذا المقام العلاقة بين اعتبار الذرائع واعتبار المصالح في التشريع بما يكشف عن ترابط بنيان أصول التشريع واتحاد معاقلها وإن اختلفت مناهجها بما يخدم وحدة التشريع الإسلامي ويحقق غايته وعليه فإن تقرير مظاهر البعد المصلحي من خلال أدلة اعتبار الذرائع يكون كما يلي:

أ- المطلب الأول: دلالة القرآن الكريم على اعتبار البعد المصلحي في اعتبار الذرائع : تظهر دلالة القرآن الكريم على اعتبار البعد المصلحي والمتمثل في تحقيق المصلحة على الجملة أو أكبر مقدار منها على التفصيل ودفع المفسدة على الجملة أو أكبر مقدار منها على التفصيل في الكثير من الآيات

فأما اعتبار البعد المصلحي في مقام الإجمال: يدل عليه أن ما من أمر أو نهي في القرآن الكريم إلا وكان الغرض منه جلب مصلحة أو دفع مفسدة سواء علمها المكلف أو جهلها ومن ذلك:

قوله تعالى: "إن الله يأمركم بالعدل والإحسان وإيتاء ذي القربى وينهاكم عن الفحشاء والمنكر والبغى يعظكم لعلكم تذكرون" 13 ؛ فقد دلت الآية على الأمر بالعدل وبالإحسان على الجملة فما من شيء فيه عدل إلا وهو مأمور به لأنه مصلحة على الجملة وإن شئت قلت إن العدل مصلحة كلية لأن الأمر بالعدل الذي دلت عليه الآية لا يتعلق بصورة بعينها كالعدل بين المحكومين بالنسبة للحاكم والعدل في القول بالنسبة للشاهد والعدل في القسمة بالنسبة لمن تعين لها وغيرها فهي تشمل كل الصور التي يتحقق فيها العدل فكان بذلك العدل مطلوب تحصيله على الجملة كونه من المصالح الكلية

فكان الأمر بالعدل و الإحسان على الجملة لأنها ذرائع إلى قيام مصالح الناس وحفظ حقوقهم ثم إلى قيام المجتمعات وحفظ أواصرها ثم إلى قيام الدول والأمم وحفظ بيضتها كما دلت الآية على وجوب النهي عن المنكر والفحشاء والبغي على الجملة لأنها مفسد كلية فدخل في هذا المعنى درء كل مفسد المنكر والفحشاء والظلم في كل صور الأفعال والأقوال التي تتحقق فيها كدرء منكرات وفواحش الخمر والمخدرات والسرقه ودرء مفسد الظلم كظلم القوي للضعيف وظلم الإنسان لنفسه وكل ما يندرج في هذا المعنى من صور التعدي على المهج و الأعراض وغيرها من المظالم اللامتناهية فكان النهي عن المنكر والفحشاء على الجملة، لأنها ذرائع إلى إفساد مصالح الناس وضياع حقوقهم ثم إلى تفكك المجتمعات وانتشار الرذيلة في أجسامها ثم إلى سقوط الدول و الأمم وتمزق أركانها

وأما اعتبار البعد المصلحي في مقام التفصيل: فقد دلت عليه العديد من الآيات على اعتبار جلب المصلحة ودرء المفسدة في الأفعال و الأقوال المأمور بها والمنهي عنها على وجه التفصيل؛

منها قوله تعالى: "ولا تسبوا الذين يدعون من دون الله فيسبوا الله عدوا بغير علم" 14 فقد نهى الله سبحانه وتعالى المؤمنين عن سب المشركين، لئلا يكون ذلك ذريعة إلى سبهم الله تعالى، قال القرطبي في تفسير هذه الآية: "فمنع سب آلهتهم مخافة مقابلتهم بمثل ذلك" 15

يظهر اعتبار البعد المصلحي في هذه الآية في أن الله تبارك وتعالى نهى عن سب آلهة الكفار مع أنها مصلحة في ظاهرها إلا أنها لما كانت تؤول إلى مفسدة عظيمة وهي سب الله تعالى نهى الله تعالى عن هذه المصلحة الجزئية ونهيه تعالى هو لدفع مفسدة سب المولى تبارك وتعالى وهي مفسدة أعظم، على اعتبار أن قطع

وسيلة المفسدة هو تحقيق المصلحة حتى ولو كانت هذه المفسدة محتملة ومنها قوله تعالى: "يا أيها الذين آمنوا لا تقولوا راعنا وقولوا انظرنا واسمعوا وللكافرين عذاب أليم" 16 ، قال ابن عباس : " كان المسلمون يقولون للنبي صلى الله عليه وسلم راعنا على جهة الطلب والرغبة - من المراعاة - أي التفت إلينا، وكان هذا بلسان اليهود سباً، أي اسمع لا سمعت ، فاغتنموها وقالوا، كنا نسبه سرا فالآن نسبه جهراً ، فنهوا عنها لئلا تقتدي بهم اليهود في اللفظ ، وتقصد المعنى الفاسد فيه ،.... وفيها دليلان : أحدهما تجنب الألفاظ المحتملة في التعريض والغرض والثاني التمسك بسد الذرائع وحمايتها ، وهو مذهب مالك وأصحابه وأحمد بن حنبل في رواية عنه، وقد دلّ عن هذا الأصل الكتاب والسنة" 17

ويظهر البعد المصلحي في هذه الآية في نهيه تعالى المؤمنين عن استعمال لفظ راعنا والذي معناه عند العرب مجرد الالتفات ولكن اليهود استعملوا ظاهره على معهود لسان العرب وقصدوا المعنى الفاسد في معهود لسانهم والذي معناه الشتم والسب فجاء النهي عن استعمال لفظ راعنا حتى لا يكون ذريعة لليهود يتوصلون به إلى سب النبي صلى الله عليه وسلم جهراً كما زعموا فلما علما الله تعالى بنواياهم ومقاصدهم الخبيثة نهى المسلمين عن استعماله سدا لذريعة استعماله بما يدفع عن النبي مراد اليهود وحفظاً بذلك لعرضه عليه السلام من أن تناله ألسنتهم بسبه وشتمه عليه السلام وعليه فإن النهي عن استعمال هذه اللفظ ليس لأنه من الفاظ السب و الشتم عند العرب بل لأنه ذريعة تؤول إلى تحقيق غرض اليهود من هذا الاستعمال المؤدي الى مفسدة مخالفة لمراد الشارع من حفظ الأعراض من الألسن عامة فما ظنك بعرض إمام المرسلين وخير البشر أجمعين عليه أفضل الصلاة وأزكى التسليم وبذلك كان البعد المصلحي في النهي عن استعمال لفظ راعنا هو

حفظ الأعراض عامة وفي حفظ عرض النبي عليه الصلاة والسلام خاصة ومنها قوله تعالى: "واسألهم عن القرية التي كانت حاضرة البحر اذ يعدون في السبت اذ تأتيهم حيتانهم يوم سبتهم شرعا ويوم لا يستون لا تأتيهم كذلك نبلوهم بما كانوا يفسقون" 18 ، فحرم الله تعالى عليهم الصيد في يوم السبت ، فكانت الحيتان تأتيهم يوم السبت شرعا، أي ظاهرة ، فسدوا عليها يوم السبت، واخذوها يوم الأحد ، وكان السد ذريعة للاصطياد ، فمسخهم الله ، قرده وخنازير، وذكر لنا الله ذلك في معنى التحذير من ذلك" 19

يظهر اعتبار البعد المصلحي في هذه الآية في ان الله تبارك وتعالى عاقب اليهود عندما أرادوا أن يتحايلوا على نهي الله لهم بعدم الصيد يوم السبت إظهارا بذلك لواجب الطاعة مع أن بواطنهم كانت تسر العصيان .

ويقصد اظهار عدم مخالفتهم لنهي الله لهم عن الصيد يوم السبت عمدوا الى حيلة خبيثة حيث قاموا بحجز الحيتان يوم السبت والقيام باستخراجها في يوم آخر وهو العمل الذي ظاهره انهم لم يصطادوا يوم السبت الذي قد نهوا عن الاصطياد فيه وانما اصطادوا في يوم آخر وبذلك فهم يظهرون الموافقة ويبطنون المخالفة إلا أن حقيقة هذا العمل أنهم اصطادوا يوم السبت فوقعوا في مفسدة العصيان وعدم الامثال لأمر الله فأنزل الله عليهم عقابه المتمثل في انه مسخهم قرده وخنازير عقوبة لهم على صنيعهم وليكونوا عبرة لغيرهم فدللت الآية على أن امثال أمر الله وطاعته هو من أعلى المصالح التي يجب تحقيقها فإن علمت المصلحة وجب الامثال بتحصيل المصلحة المأمور بها وان لم تعلم وجب مجرد الامثال لأن الامثال هو حقيقة العبودية و الطاعة لله تعالى وهو اعلم بمصالح خلقه في عاجلهم وآجلهم

وعليه فإنَّ البعد المصلحي الذي دلت عليه الآية هو درء الاحتيال على أمر الله ونهيه ووجوب امتثال أمره تعالى تحقيقاً بذلك لمقصد العبودية في الظاهر والباطن معا ويترجم هذا المعنى في التشريع الإسلامي أن النوايا معتبرة في الأعمال والأقوال ولا عبرة للأقوال والأفعال إلا إذا كانت النيات مطابقة لها وأما أن كانت مخالفة لها فهي أحداث نخل خاوية .

ب- المطلب الثاني: دلالة السنة على اعتبار البعد المصلحي في اعتبار الذرائع:

لقد وردت في السنة عدة أحاديث تدل على اعتبار الذرائع منها: قوله عليه السلام لعائشة: " لولا حداثة عهد قومك بالكفر، لنقضت الكعبة، وجعلتها على أساس إبراهيم ، فإنَّ قريشا استقصرت بناءه وجعلت له خلفا " 20

يدل الحديث على أنَّ النبي صلى الله عليه وسلم أراد أن يعيد الكعبة على أول أساس بنيت عليه إلا أنه توقف عن ذلك وذلك لخوفه من أن يكون هدمه للكعبة وإعادة بنائها ذريعة وسبب لهز أفئدة أهل مكة الذين لا يزال الإيمان غضا طريا في قلوبهم مما يؤدي إلى فتنهم عن دينهم وذلك لما كان للكعبة من علو مكانة وكثير تعظيم في أنفسهم في جاهليتهم وفي إسلامهم ، فقدم النبي صلى الله عليه وسلم مصلحة حفظ الدين ودرء مفسدة فتنة المسلمين في دينهم بالعدول عن إعادة بناء الكعبة على أساس إبراهيم عليه السلام على ما قد يتحقق من مصلحة إعادة بنائها على أول أساس

يظهر البعد المصلحي في هذا الحديث أن إعادة بناء الكعبة على أساس إبراهيم يعتبر في ظاهره مصلحة بما يحقق الوضع الأصلي لها إلا أن النبي صلى الله

عليه وسلم امتنع عن ذلك حتى لا يكون ذريعة إلى فتنة المسلمين وخاصة وأنَّ عهدهم لا يزال جديدا بالإسلام. ومنها قوله عليه السلام: "إن من أكبر الكبائر أن يسب الزجل والديه، ؟ قال : يسب أبا الرجل فيسب أباه، ويسب أمه فيسب أمه" 21 ، فقد نهى عن التذرع الذي معناه التسبب إلى إلحاق السب بالوالدين بسبب سب والدي الغير لما هو شائع بين الناس من المعاملة بالمثل .

يظهر اعتبار البعد المصلحي الذي دل عليه الحديث في تحقيق مصلحة طاعة الوالدين المتمثلة في هذا المقام في حفظ جنبهما مما يكون ذريعة لإلحاق الأذى بهما لأن ذلك مخالف لأمر الله تعالى بطاعتهما من جانب الوجود ومن جانب العدم ؛ وأما من جانب الوجود كأن يتذرع لهما بما يلحق بهما الرحمة أحياء كانوا أو أموات كالصدق عليهما وصلة ذويهما والدعاء لهما وأما من جانب العدم بأن لا يتذرع الإنسان في إلحاق الأذى بوالديه بسبب إلحاق الأذى بآباء غيره عموما وبالسبب والشتم خصوصا وهو ما يشير إليه أمره تبارك وتعالى بالإحسان لهما ومنها: ما روي عن أبي بكر أنه عليه السلام قال : " لا يجمع بين متفرق ولا يفرق بين مجتمع خشية الصدقة" 22

يظهر اعتبار البعد المصلحي في هذا الحديث في حفظ مصلحة الفقير المتمثلة في الصدقة الواجبة في مال الغني فنهى النبي صلى الله عليه وسلم عن التحايل في الزكاة عن طريق التذرع بتفريق المال المجتمع حتى لا يبلغ النصاب الذي تجب فيه الزكاة أو يجمع المال المتفرق خاصة في الماشية حتى ينتقص من عدد الرؤوس الواجب إخراجها في كل نصاب وعليه فإن البعد المصلحي في النهي عن تفريق المال المجتمع أو جمع المال المتفرق القصد منه حفظ مصلحة الفقير المتمثلة في حقه في مال الغني عن طريق منع تفريق وجمع المال خشية الصدقة.

خاتمة:

من خلال ما تقدم يمكن القول أنّ الذرائع في مفهومها العام هي الوسائل والأسباب التي تفضي إلى المقصود ، فإن كانت هذه الوسائل تفضي إلى جلب مصلحة دنيوية أو أخروية كانت مشروعة ومطلوب فتحها وأما إن كانت هذه الوسائل تفضي إلى مفسدة دنيوية أو أخروية كانت غير مشروعة ومطلوب سدها، وبذلك يمكن القول أن حقيقة اعتبار الذرائع إنما ترجع أساسا لاعتبار المصلحة في التشريع وعليه يمكن أن نستنتج ما يلي:

- أن الذرائع معتبرة في التشريع وحكمها حكم ما تؤول إليه من المصالح والمفاسد.
- إن حقيقة اعتبار الذرائع ترجع إلى اعتبار المصالح في التشريع.
- يظهر البعد المصلحي في اعتبار الذرائع في الأمر بما يفضي إلى جلب مصلحة منها والنهي عن ما يفضي إلى درء مفسدة منها.
- إن اختلاف العلماء في التوسع في الأخذ بالذرائع إنما يرجع إلى اختلافهم في التوسع في اعتبار المصالح ، وعليه كان التفاوت بين المدارس في اعتبار الذرائع يرجع أساسا إلى مدى التوسع اعتبار البعد المصلحي في التشريع ؛ فمن توسّع في اعتبار المصالح توسع في اعتبار الذرائع ومن ضيق في اعتبار المصالح ضيق في اعتبار الذرائع ، وبذلك كان المالكية أكثر المذاهب توسعا في اعتبار الذرائع بناء على كونهم الأكثر توسعا في اعتبار المصالح والأخذ بها بخلاف غيرهم.

الهوامش:

- 1- الزاوي ، ترتيب القاموس المحيط، ج2، ص256، ط1980م، الدار العربية للكتاب
- 2- ابن منظور ، لسان العرب ، ج1، ص1065، دار لسان العرب، بيروت ، لبنان
- 3- ابن القيم ، إعلام الموقعين، ج3، ص120، دار الجيل للطباعة والنشر
- 4- وهبة الزحيلي، أصول الفقه الإسلامي ، ج2، ص، دار الفكر 873
- 5- أبو زهرة، أصول الفقه، ص268، دار الفكر
- 6- القرافي، الفروق، ج2، ص61، ط1998م، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان
- 7- ابن عربي، أحكام القرآن، ج2، ص798، دار المعرفة
- 8- الشاطبي، الموافقات، ج3، ص144، دار الكتب العلمية، بيروت ، لبنان
- 9- الباجي ، إحكام الفصول في أحكام الأصول، ج1، ص104، ط1986، دار النهضة
- 10- القاموس المحيط ، ج1، ص665، ط1980، الدار العربية للكتاب
- 11- الغزالي ، المستصفى من علم الأصول، ج2، ص416، 417، ط1997، مؤسسة الرسالة
- 12- العز بن عبد السلام، قواعد الحكماء في مصالح الأنام، ج1، ص10، دار المعرفة
- 13- سورة النحل، الآية (90)
- 14- سورة الأنعام، الآية، (108)
- 15- القرطبي ، الجامع لأحكام القرآن، ج3، ص58، دار احياء التراث العربي، بيروت لبنان
- 16- سورة البقرة ، الآية (104)،
- 17- القرطبي الجامع لحكام القرآن، ج3، ص57
- 18- سورة الأعراف، الآية، (163)
- 19- القرطبي ، الجامع لأحكام القرآن، ج2، ص58
- 20- مسلم، الصحيح، كتاب الحج، باب نقض الكعبة وبنائها، رقم 398 ج9، ص75 ط 1995 م، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان
- 21- مسلم ، الصحيح ، كتاب الإيمان، باب بيان الكبائر وأكبرها، رقم146، ج2، ص73
- 22- ابن حجر العسقلاني، فتح الباري ، شرح صحيح البخاري، كتاب الزكاة ، باب لا يجمع بين متفرق....، رقم 145، ج3، ص314، دار المعرفة، بيروت لبنان.

مدارك القطع والظن في أصول الفقه

أ. بدر الدين عمّاري

كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية

جامعة وهران-

مقدمة:

يعدّ علم أصول الفقه من الخواص التي امتازت بها هذه الأمة عن غيرها من الأمم، ويعتبر شاهداً أصيلاً على نضج عقليتها ونبوغها العلمي والمعرفي، فهو من العلوم التي أبدعها العقل المسلم واختص بها دون سواه، ولذلك عدّ من أشرف العلوم الشرعية، ويكفي هذا العلم قوة وشرفاً أنه يجمع بين العقل والنقل، قال الغزالي رحمه الله: "وأشرف العلوم ما ازدوج فيه العقل والسمع، واصطحب فيه الرأي والشرع، وعلم الفقه وأصوله من هذا القبيل، فإنه يأخذ من صفو الشرع والعقل سواء السبيل، فلا هو تصرف بمحض العقول بحيث لا يتلقاه الشرع بالقول، ولا هو مبني على محض التقليد الذي لا يشهد له العقل بالتأييد والتسديد"¹.

وعلم أصول الفقه يجمع المتفرّق من الفروع ضمن كليات ترتّب قواعد الاستنباط يحلّ عباراتها اللّيب الأريب، وتستعصي على من ألف الإطناب وعود سمعه التكرار.. فهذا العلم درجة في سلّم الارتقاء نحو الاتفاق بعيداً عن الخلاف، إذ كلما ابتعدنا عن الجزئيات ضاقت الهوة بين المختلفين. إلّا أنّ مسألة رفع الخلاف بين الفقهاء أو التضييق منه -حتى- ارتبطت على مرّ العصور بمسألة شائكة عدها المحقّقون من صلب مسائل علم الأصول؛ بل صار النّظر في مقاصد الشريعة مبنيّاً عليها. هذه المسألة هي مسألة القطع والظن في مسائله ومباحثه والتي سنخصّص هذه الدراسة لمناقشتها وتبليط الضوء عليها.

والحق أنّ أرباب الأصول قد اضطربت مداركهم في إثبات قطعية أو ظنية أصول الفقه تبعاً لاختلاف مناهلهم ومناهجهم من جهة..؛ ومن جهة ثانية تعلّق القطع والظنّ بأحكام الشرع وأدلته بصفة عامة. والمقصود من هذه الدراسة بيان مذهب القائلين بقطعية الأصول ومداركهم، ثم مذهب القائلين بظنيته ومداركهم، لنخلص في الأخير إلى مناقشة الأدلة وبيان الراجح من المرجوح.

أولاً: مذهب القائلين بقطعية أصول الفقه ومداركهم

ذهب جماعة من أهل الأصول إلى القول بأن علم أصول الفقه مطالبه ومباحثه قطعية، ولذلك لم يميز أصحاب هذا المذهب التقليد في هذا العلم؛ كما أن المخطئ فيه عندهم ملوم غير معذور، ومن القائلين بهذا القول إمام الحرمين الجويني حيث يقول: "إن قيل: فما أصول الفقه؟ قلنا: أدلته، وأدلة الفقه هي الأدلة السمعية - وفي نسخة القواطع السمعية - وأقسامها نصّ الكتاب، ونصّ السنّة المتواترة، والإجماع،.... فإن قيل: تفصيل أخبار الأحاد لا يلفى إلا في الأصول، وليست قواطع؟ قلنا: حظّ الأصولي إبانة القاطع في العمل بها، ولكن لا بدّ من ذكرها ليتبين المدلول ويرتبط الدليل به"². ووافقه في ذلك الغزالي وسيف الدين الأمدي والشاطبي وغيرهم، فمسائل أصول الفقه يجب أن تبنى على قواطع الأدلة، ولا يكتفى فيها بالأدلة الظنية، مثلها في ذلك مثل أصول الدين، التي لا تبنى على الظنّ، وإنما على القطعيات من الأدلة والبراهين.

يقول الإمام الشاطبي: "إن أصول الفقه في الدين قطعية لا ظنية، والدليل على ذلك أنها راجعة إلى كليات الشريعة وما كان كذلك فهو قطعي."³

ومن رواد هذا المذهب أيضاً ابن حزم والباقلاني؛ يقول ابن حزم رحمه الله: "وأما الحقيقة فإن الظن باطل بحكم النبي صلى الله عليه وسلم بأنه أكذب الحديث

وبنص قوله تعالى "إن الظن لا يغني من الحق شيئاً" فالظن بنص القرآن ليساسحقاً⁴. ونظراً لموقفه هذا يرفض كثيراً من الأدلة المفيدة للظن كبعض صور الإجماع والأخبار والقياس والاستحسان وتعليل الأحكام ويرد بعنف على المثبتين لحجيتها في انسجام مع مذهبه القاضي بقطعية علم أصول الفقه.

مداركهم:

استدلّ القائلون بقطعية أصول الفقه على أدلة لا تخلو من نظر؛ نلخص أهمها فيما يلي:

أولاً: إنّ آيات القرآن صريحة في النهي عن الظن في الأصول والنهي على من يتبع الظن، لقوله تعالى: (ولا تقف ما ليس لك به علم)، وقوله: (وما يتبع أكثرهم إلا ظناً إن الظن لا يغني من الحق شيئاً) وهي نصّ في أن أصول الشريعة مطلقاً، سواء أكانت أصول الدين أم أصول الأحكام يجب أن تكون قطعية ولا يصح أن تكون ظنية، ولهذا لا يوجد في أصول الفقه ما ليس بقطعي مطلقاً للنهي الصريح عن ذلك، بل جميع أصول الفقه قطعية. وعلى هذا فإن الدليل الشرعي حتى يعتبر حجة لا بد أن يقوم الدليل القطعي على حُجّيته، وما لم يقيم الدليل القطعي على ذلك لا يعتبر دليلاً شرعياً.

ثانياً: الأدلة الشرعية هي أصول الأحكام الشرعية، فهي كأصول الدين، أي كالعقائد، سواء بسواء، فهي قطعية لا ظنية. وأصول الشريعة كلها، سواء أكانت أصول الدين أو أصول الأحكام، وهي الأدلة الشرعية، لا بد أن تكون قطعية، ولا يجوز أن تكون ظنية؛ لأنه لو جاز جعل الظني أصلاً في أصول الفقه؛ لجاز جعله أصلاً في أصول الدين، وليس كذلك باتفاق، فكذلك هنا؛ لأن نسبة أصول الفقه

من أصل الشريعة كنسبة أصول الدين ؛ وإن تفاوتت في المرتبة؛ فقد استوت في أنها كليات مُعتبرة في كل ملة⁵.

ثالثاً: الاستقراء الكلي لأدلة الشريعة اثبت أن أصول الفقه قطعية لا ظنية، ومتى ثبت دليل الاستقراء سقطت دونه أدلة النظر؛ فوجب اعتباره مطلقاً.

رابعاً: كذلك من أقوى الأدلة التي استند إليها الشاطبي في تقرير مذهبه؛ أن أصول الفقه راجعة إلى كليات الشريعة، وما كان كذلك فهو قطعي. وبيان ذلك: "أنها ترجع إما إلى أصول عقلية، وهي قطعية، وإما إلى الاستقراء الكلي من أدلة الشريعة وذلك قطعي أيضاً، ولا ثالث هذين إلا المجموع منهما، والمؤلف من القطعيات قطعي، وذلك أصول الفقه.

والثاني أنها لو كانت ظنية لم تكن راجعة إلى أمر عقلي، إذ الظن لا يقبل في العقليات، ولا إلى لي شرعي؛ لأن الظن إنما يتعلق بالجزئيات، إذ لو جاز تعلق الظن بكليات الشريعة لجاز تعلقه بأصل الشريعة، لأنه الكلي الأول، وذلك غير جائز عادة. وأعني بالكليات هنا الضروريات والحاجيات والتحسينيات. وأيضاً لو جاز تعلق الظن بأصل الشريعة لجاز تعلق الشك بها، وهي لا شك فيها، ولجاز تغييرها وتبديلها وذلك خلاف ما ضمن الله عز وجل من حفظها."⁶

فالاصطلاح اطرد على أن المظنونات لا تُجعل أصولاً؛ وهذا كاف في اطراح الظنّيات من الأصول بإطلاق؛ فما جرى فيها مما ليس بقطعي تفرعاً عليه بالتبع، لا بالقصد الأول.

كانت هذه جملة الأدلة التي استند إليها القائلون بقطعية علم الأصول ؛ ولعلّ المتأمل في مداركهم يلحظ مقدمتين اثنتين جرى عليهما تأصيل تلكم المدارك؛ هما:

المقدمة الأولى: إبطال الظنّ في تشريع الأحكام؛ بله الأدلة التي تستخرج منها الأحكام.

المقدمة الثانية: ربط أصول الفقه بأصول الدين سواءً بسواء، ومادامت الثانية قطعية فالأولى صنوتها.

ثانياً: مذهب القائلين بظنيّة أصول الفقه ومداركه

وطائفة ذهبت إلى أن أصول الفقه لا تشبه أصول الدين، ويكتفى في مسائلها بالظنّ الغالب، دون تطلّب القطعيّات فيها. وهذا ما جرى عليه غالب المصنّفين في أصول الفقه، خصوصاً من الفقهاء الحنفية والمالكية، إذ لا يرون الحرج في ذكر الأدلة الظنية في الاستدلال على مسائل الأصول... فأصول الفقه عند هؤلاء فيها ما هو ظني، وفيها ما هو قطعي؛ فهي إذن ليست قطعية بإطلاق، لأنّه متى ثبت الظنّ في بعض مسائله؛ انتفى كمال القطع فيه، ومن أرباب هذا المذهب: شيخ الإسلام ابن تيمية وابن عاشور -رحمهما الله-

يقول شيخ الإسلام -:"ثم إنهم صنّفوا في أصول الفقه - وهو علم مشترك بين الفقهاء والمتكلّمين - فبنوه على أصولهم الفاسدة؛ حتى إنّ أوّل مسألة منه وهي الكلام في حدّ الفقه لما حدّوه "بأنه العلم بأحكام أفعال المكلفين الشرعية"، أورد هؤلاء السؤال المشهور هنا؛ وهو أنّ الفقه من باب الظنون، لأنّه مبني على الحكم بخبر الواحد والقياس والعموم والظواهر وهي إنّما تفيد الظن"⁷.

ويواصل شيخ الإسلام تفنيد ما ذكره مستفصلاً مستقصياً كعادته؛ ليخلص في الأخير إلى نتيجة يلخصها بقوله:" والمقصود هنا ذكر أصليين هما:

الأول: بيان فساد قولهم: الفقه من باب الظنون...

والأصل الثاني: بيان أن غالب ما يتكلمون فيه من الأصول ليس بعلم ولا ظنٌ صحيح بل ظنٌ فاسدٌ وجهلٌ مركّب"8.

ومن أرباب هذا المذهب الشيخ العلامة الطاهر بن عاشور رحمه الله؛ فقد بين ذلك في معرض رده على الشاطبي قال -يرحمه الله-: "حاول أبو إسحاق الشاطبي في المقدمة الأولى من كتاب <الموافقات> الاستدلال على كون أصول الفقه قطعية فلم يأت بطائل"، وقال أيضاً: أبو إسحاق الشاطبي حاول في المقدمة الأولى من كتابه عنوان التعريف طريقة أخرى، لإثبات كون أصول الفقه قطعية وهي طريقة لا يوصل منها إلا قوله: (الدليل على ذلك أنها راجعة إلى كليات الشريعة، وما كان كذلك فهو قطعي وأعني بالكليات: الضروريات والحاجيات والتحسينيات) ثم ذهب يستدل على ذلك بمقدمات خطابية وسفسطائية أكثرها مدخول، ومخلوط غير منخول"⁹.

ويقول في موضع آخر: "إننا لم نرهم دونوا في أصول الفقه أصولاً قواطع يمكن توقيف المخالف عند جريه على خلاف مقتضاها كما فعلوا في أصول الدين. بل لم نجد القواطع إلا نادرة مثل ذكر الكليات الضرورية: حفظ الدين والنفس والعقل والنسب والمال والعرض؛ وما عدا ذلك فمعظم أصول الفقه مظنونة"¹⁰.

وقد سلك الدكتور عبد المجيد النجار من المعاصرين مسلك أصحاب هذا المذهب: فقال يرحمه الله متقداً الشاطبي: "لقد خصّص الإمام الشاطبي المقدمة الأولى من مقدمة الموافقات للاستدلال على أن أصول الفقه في الدين قطعية لا ظنية، وذهب في ذلك إلى أن هذه الأصول تضافرت على بيانها كثرة من الأدلة، لئن

وتستخدم الأسلحة المحرمة دوليا ومارست مختلف صنوف القهر والظلم والعدوان من قتل وتشريد وتجويع وسجن وتعذيب، وارتكبت جرائم نكراء ضد الإنسانية في الخفاء والعنلية، بينما الإسلام دخل بلدان العالم فاتحا لا غازيا يحمل عقيدة التوحيد لشعوبها، ينشر بينها العدل والمساواة وينبذ التفرقة والتمييز على أساس الجنس والعرق، لم يقتل الأطفال والنساء والشيوخ، ولم يدمر المساكن على رؤوس أصحابها مثلما فعلت الصهيونية في فلسطين وجنوب لبنان، وما فعلته الأمركة والغرب في جهات عديدة من العالم باسم الديمقراطية وحقوق الإنسان وحماية الأقليات وغيرها، الإسلام حافظ على حياة الشعوب وعلى أمنهم وعلى لغاتهم وثقافتهم وعقائدهم، ولم يكن هناك أي عدوان من المسلمين على اليهود والنصارى أو حتى على أصحاب المعتقدات الوثنية، فنظام الإسلام أممي، كل الفئات تعيش تحت كنفه في حماية كاملة من دون تمييز بينها، وانتشار الإسلام والحركة الإسلامية في الماضي للفتح لا للغزو ولتعميم عقيدة التوحيد بدل الفكر الوثني ولرفع الظلم والاستعباد وإنزال الحق والعدل وإقرار الأخوة والمساواة بين الناس من دون اعتبار للألوان والأعراق، أما انتشار الحركة الإسلامية في العصرين الحديث والمعاصر وكان الإسلام ينبعث وينطلق من جديد، فهذا الوضع ارتبط بمواجهة الاستعمار والتخلف العقائدي والفكري والاجتماعي وغيره، وجاءت نهضة الحركة الإسلامية سابقة على العولمة، لكن العولمة في إطار أوضاع الغرب الأوربي المعاصر وفي سياق ظروف الأمركة المتصهينة تلقى كل الدعم والتأييد والمساندة بالمال والأعمال والقوة العسكرية وغيرها، الأمر الذي أخرج دولة إسرائيل - التي قامت على اغتصاب الأرض وعلى أشلاء أهلها - من بلدان الأطراف والمحيط وجعلها عنصرا فعّالا

وقياديا في المركز، تصنع العولمة وتعممها بالجمع بين السبيلين سبيل المكر والخداع وسبيل قوة الحديد والنار.

د- العولمة دين جديد:

* إلى جانب ما تقوم به العولمة انطلاقاً من أصولها الدينية الخفية والعلنية ذات المنبع النصراني أو المصدر اليهودي الصهيوني، فهي جاءت تحمل الدين الجديد للنخبة وعبداء المال وتمثل هذا الدين أحسن تمثيل، لقد غدت "بطوفانها الجارف دين النخبة، ومن اتبع تلك النخبة، حتى ليطلق عليها أحد الباحثين الوصف التالي: "دين الأغلبية الداخل إلى العبيد بقوة، وسلطان المال والتجارة" ونحن نجد أحد الباحثين يصف العولمة فيقول: "لقد وحدث العولمة مفهوم الأديان التي لكل منها في حد ذاته خصوصيته وتميزه، وجعلت الناس تعتنق ديناً واحداً، هو دين المال، فنسي الناس يسوع المسيح، ونسوا الله تعالى وتذكروا أوجه الدولار"، والعولمة بهذه الصفة، جعلت من العقيدة الدينية التي هي في حد ذاتها حافظة لمنظومة الأخلاقية والخلقية والاعتقادية، عقيدة أرضية مادية، فأفقدتها الجانب الروحي من دعوتها الأخروية، ومسخت جوهر لإيمان التي تدعو إلى التآخي والتآلف بين الناس".⁷ اجتهدت العولمة أيما اجتهد في العمل على الاختراق الفكري والثقافي للشعوب بهدف تفرغ العقول والنفوس والحفاظ من محتوياتها التراثية الثقافية والدينية والأخلاقية والاجتماعية الخاصة، والاقتصار على ما هو إنساني مشترك عام وعالمي، فتحقق انتشار فكر وفلسفة وثقافة العولمة والأمركة، وهي ثقافة لها خصوصيتها وهويتها، وحصل انشطار وانصهار ثقافات الأطراف في الخصوصية الثقافية للعولمة، وفي

عملية الانتشار تبشر العولمة بدين جديد هو دين المال والأعمال والتجارة والاقتصاد والإنترنت، وهو دين يختلف تماما عن الدين بمعناه التقليدي، ذلك ما عبر "عنه أحد الباحثين بقوله: إن العولمة قبل أن تكون نظاما اقتصاديا ، كانت نظاما قيميا جديدا ساهم كل المساهمة في تغيير عقيدة الناس، مما صيّرهم آلات منتجة ومستهلكة، وأعني بالمنتجة أنهم يعملون طوال اليوم ليحصلوا على أجر يرضيهم في قرارة أنفسهم، ثم يتحولون من بعد ذلك إلى الاستهلاك على إفراسات الاقتصاد الغربي، فما يأخذونه باليمين يعطونه بالشمال، وهذه العملية الروتينية أنست الناس الدين، فدانوا بدين العولمة وحده لا غير".⁸

* إنّ الدين الجديد الذي تدعو إليه العولمة والأمركة في ظاهره دين المال والاقتصاد وكل مظاهر وآليات وأهداف العولمة والمركز، طابعه علماني، العلمانية كعقيدة ومذهب، -اليهودية تستعمل العلمانية التي لا تلتقي مع الدين وسيلة لتحقيق غايات دينية محضة- لكنه في باطنه له أصول عقائدية يهودية وأفكار ماسونية خطيرة، أهم هذه تحقيق وحدة الأديان في دين واحد، "إن أساس الدعوة التي تنادي بها الصهيونية العالمية، وصنوها الماسونية، هي دعوة وحدة الأديان في دين واحد يحو النصرانية والإسلام وكل الديانات التي وجدت على الأرض، وهو دين العامة، تفريقا له عن دين النخبة، (الدين اليهودي حسب زعمهم)، وذلك ما نجده في ظهر ورقة لدولار بالعبارة الشهيرة (بالله نحن نثق)، من غير تحديد لأي إله يتجه القصد، إله الدم اليهودي، أم إله (الوهم) إله الدمار اليهودي، أم إله القتل الذي خول يوشع (حسب زعمهم) أن يقتل أهل أريحا، ويتعرضهم بحدّ السيف لفرض دينه واقتصاده المحرر وقتها. وهذا الأمر لا يختلف عن ذلك الأمر قيد أنملة كما تقول العرب".⁹ وتنبّه كثير من المفكرين والباحثين في العالم العربي والإسلامي المعاصر إلى خطورة

العولمة كدين جديد يستهدف ضرب الأديان الأخرى وفي مقدمتها الإسلام باسم وحدة الأديان، وهي دعوة لم يأت من وراءها سوى انهيار القيم والانحلال الخلقي والخلقي -بفتح الخاء- والريح الفاحش والظلم والاستبداد بكافة أشكاله والاستغلال بجميع أنواعه، وجاءت إستراتيجية العولمة الداعية إلى عقيدة المال والاقتصاد ووحدة الدين المعتقد ووحدة الثقافة ووحدة الحاضر والمستقبل، والانصهار في الأمركة، عقيدة قواعدها لا تتسجم البتة مع كل الأديان السماوية والوضعية، لأنها لا تزرع في العالم إلا التفرقة والعنصرية، ولا تنمي سوى مشاعر الكراهية والحقد والضغينة والبغضاء، وحصادها لا يقتصر إلا على قتل وتشريد الأطفال والشيوخ وتدمير البيوت على رؤوس ساكنيها، ولا تنتج غير العنف والعنف المضاد، وشعاراتها برّاقة كاذبة ومخادعة، هي عبارات حق وصدق أريد بها باطل ونفاق، والتاريخ يشهد على انهيار المنظومات الإيديولوجية المعادية لمكارم الأخلاق والمجانبة للحقائق الدينية، وسقوط الإمبراطوريات التي تشيّدت على الظلم والطغيان والتعسف، وأقول مراحل الظلام لتفسح المجال لنور العلم والحق والعدل، "عندما اجتاحت جيوش هولاكو بغداد عاصمة الخلافة العباسية واحتل المغول بعض البلاد الإسلامية، واحتكوا بالشعوب الإسلامية والثقافة والدين الإسلامي، وبعد فترة آمن المغول بالدين الإسلامي بعد أن آمن أحد حكامهم به، حيث عمل على نشره في ربوع الإمبراطورية المغولية، وحلّت الثقافة الإسلامية محل الثقافة المغولية في بلاد كثيرة من آسيا نتيجة لإيمان شعوبها بالدين الإسلامي".*10 تدعو العولمة إلى التدين بالمال والاقتصاد والمروق عن العقائد المألوفة في الديانات السماوية والأرضية، "نّ العولمة في دعوتها اللاظاهرة إلى الاقتصاد ديناً، جعل المال رباً، وترك النظم الأخلاقية لأنها لم تعد محررة، إنما تنبع من منابع موغلة في ضلالها، ومن

عجيب أن بعض الباحثين لا يرون في العولمة إلا مذهباً اقتصادياً تطور فيه الرأسمالية إلى العولمة، وينسون أن العولمة هي دعوة يصدق عليها الباحث الذي قال: "إنَّ العولمة في هذه الدراسة، حولت قيم عالمنا إلى قيم معولمة فقدت صلتها بماضيها الذي كان يحض على التسامح والإيثار، ولقد سيرت العولمة الناس في طريق لا رجوع عنه إلا بالموت، فصار الناس إذ يمشون في هذا الطريق يكتبون كل يوم قيماً جديدة تختلف عن قيمهم الدينية والخلقية فنسو الدين والخلق، لقد صارت العولمة كما قدمناه دين الاقتصاد المحرر في العصر الحديث، وما أراها إلا عقيدة الشيطان في حد ذاته، لما احتوته من فسق اقتصادي، وتخريب قيم، وإلحاد ديني، سواء أشعر الناس بها أم لم يشعروا... إن غاية الأفكار الاقتصادية المدنية التي تشيع في المجتمع كل يوم، أن تدعوا إلى إصلاح قيم المال بدل قيم الإيمان وفضائل الأخلاق، هو ما نراه في منظومة العولمة التي صبغت الحضارة الغربية بصبغة إلحادية أبعدت الناس عن الكنيسة إلى بيت عبادة جديد، هو المعمل، أو المكتب، أو مكان العمل الذي غدا بديل الكنيسة والمسجد".¹¹ * إنَّ كل الدلائل تؤكد بجلاء أن العولمة في عصرنا دين جديد وعقيدة التوجه الحضاري للقبطية الأحادية متمثلة في الغرب الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية، فالعولمة دين النخبة الاقتصادية وعبدة المال لا الفضائل والقيم الإنسانية العليا والضمير الخلقى والوازع الديني، دين المادة لا الروح والعقل والوجدان، دين الغريزة والشهوة و"البورنوغرافيا" لا التربية الروحية والأخلاقية والدينية وتهذيب اللذات والسلوك وترشيد الرغبات والميول والأهواء والعواطف، دين الانتماء إلى العالم الذي هو بدون انتماء، يعيش في غموض وإبهام وشمول وضبابية، لا ولاء فيه لوطن أو لأرض أو لقومية أو لدين ما أو لأمة أو لغيرها، دين كل شيء فيه مفتوح وبحرية لا يعترف بالحدود الجغرافية والسياسية والثقافية وغيرها، دين يحرص على

الانتشار والانصهار، انتشار العولمة والنظام العالمي وعقيدتهما في كل مكان،
وانصهار كل الشعوب وكل الثقافات وكل الديانات في بوتقة واحدة هي وحدة
الجنس البشري، ليعيش تحت مظلة العولمة وبقيادة سلطة المركز، هذا هو مطمح
الحركة الصهيونية العالمية وصنوها الماسونية منذ ظهرت.

الهوامش:

- ¹ - قرآن كريم: سورة الحجر، الآية 09.
- ² - حديث نبوي شريف، أخرجه البخاري.
- ³ - محمد شاكر الشريف: تجديد الخطاب الديني بين التأصيل والتحريف، الإسلام، مقالات ومحاضرات، مجلة البيان، الرياض، سنة 1425 هـ ص 96-97.
- ⁴ - محمد عمارة: موضوع الحلقة: التنصير، برنامج الرد الجميل، قناة اقرأ الفضائية، حوار أجراه الأستاذ راضي سعيد.
- ⁵ - نقلا عن كمال الدين عبد الغني المرسي، العلمانية والعولمة والأزهر، المكتب الجامعي الحديث، ط2، سنة 2001، ص 08.
- ⁶ - محي محمد مسعد: الإسلام وتحديات العولمة، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية، مصر، ط1، سنة 2006، ص 122.
- ⁷ - حيدر حميد الدهوي: العولمة والقيم، دار علاء الدين للنشر والتوزيع، دمشق، سوريا، ط1، سنة 2004، ص 53-54.
- ⁸ - نقلا عن حيدر حميد الدهوي: العولمة والقيم، ص 54.
- ⁹ - راجع العولمة والقيم: حيدر حميد الدهوي، ص 54.
- ¹⁰ - محمد الجوهري حمد الجوهري: العولمة والثقافة الإسلامية، دار الأمين، القاهرة، مصر، بدون طبعة، سنة 2005، ص 124.
- ¹¹ - حيدر حميد الدهوي: العولمة والقيم، ص 56-57.

